



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون

الملحق رقم ١٢ (A/50/12)

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/50/12)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني
إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

المحتويات (تابع)

| <u>الفصل</u> | | <u>الفقرات</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|---|----------------|---------------|
| الأول | - مقدمة | ١ - ١٠ | ١ |
| الثاني | - الحماية الدولية | ١١ - ٣٧ | ٣ |
| | ألف - مقدمة | ١١ - ١٢ | ٣ |
| | باء - الحماية في سياقها الحالي: اللجوء والحلول والوقاية | ١٣ - ٢٦ | ٣ |
| | جيم - تأمين حقوق اللاجئين | ٢٧ - ٢٩ | ٦ |
| | دال - أنشطة الدعوة | ٣٠ - ٣٧ | ٧ |
| الثالث | - أنشطة المساعدة | ٣٨ - ١٩٨ | ٩ |
| | ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة | ٣٨ - ٦١ | ٩ |
| | ١ - البرامج العامة والخاصة | ٣٨ - ٤١ | ٩ |
| | ٢ - أنواع المساعدة | ٤٢ - ٦١ | ١٠ |
| | (أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ | ٤٢ - ٤٨ | ١٠ |
| | (ب) الرعاية والإعالة | ٤٩ - ٥٠ | ١٢ |
| | (ج) العودة الطوعية إلى الوطن | ٥١ - ٥٢ | ١٢ |
| | (د) التوطين المحلي | ٥٣ - ٥٥ | ١٢ |
| | (هـ) إعادة التوطين | ٥٦ - ٦١ | ١٣ |
| | باء - مواضيع البرنامج وأولوياته | ٦٢ - ٧٩ | ١٤ |
| | ١ - اللاجئين | ٦٤ - ٦٧ | ١٤ |
| | ٢ - الأطفال اللاجئين | ٦٨ - ٧٠ | ١٥ |
| | ٣ - البيئة | ٧١ - ٧٤ | ١٦ |
| | ٤ - المعونة والتنمية للاجئين/العائدين | ٧٥ - ٧٩ | ١٧ |

المحتويات (تابع)

| <u>الفصل</u> | <u>الفقرات</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|---|---------------|
| جيم - | إدارة البرامج وتنفيذها | ١٨ |
| ١ - | لمحة عامة | ١٨ |
| ٢ - | الدعم العسكري لأنشطة المفوضية | ١٨ |
| ٣ - | التقييم | ١٩ |
| دال - | التطورات الإقليمية في أفريقيا | ٢٠ |
| ١ - | غرب أفريقيا | ٢٠ |
| ٢ - | منطقة البحيرات الكبرى | ٢١ |
| ٣ - | شرق أفريقيا والقرن الأفريقي | ٢٢ |
| ٤ - | الجنوب الأفريقي | ٢٣ |
| هاء - | التطورات الإقليمية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي | ٢٥ |
| ١ - | أمريكا الوسطى والمكسيك | ٢٥ |
| ٢ - | أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي | ٢٦ |
| واو - | التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا | ٢٧ |
| ١ - | جنوب آسيا | ٢٧ |
| ٢ - | شرق آسيا | ٢٨ |
| زاي - | التطورات الإقليمية في أوروبا | ٣١ |
| ١ - | أوروبا الغربية | ٣١ |
| ٢ - | أوروبا الوسطى والشرقية | ٣٢ |
| ٣ - | يوغوسلافيا السابقة | ٣٤ |
| حاء - | التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط | ٣٥ |
| ١ - | جنوب غرب آسيا | ٣٥ |

المحتويات (تابع)

| <u>الفصل</u> | <u>الفقرات</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|---|---------------|
| | ٢ - جمهوريات آسيا الوسطى | ١٨٦-١٨١ ٣٧ |
| | ٣ - شمال أفريقيا | ١٩٠-١٨٧ ٣٨ |
| | ٤ - الشرق الأوسط | ١٩٨-١٩١ ٣٩ |
| الرابع - | تمويل أنشطة المساعدة المادية | ٢٠٢-١٩٩ ٤١ |
| الخامس - | العلاقات مع المنظمات الأخرى | ٢١٥-٢٠٣ ٤٢ |
| | ألف - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة | ٢٠٨-٢٠٣ ٤٢ |
| | باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى | ٢٠٩ ٤٣ |
| | جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية | ٢١٥-٢١٠ ٤٣ |

الجداول

| | | |
|------------|--|----|
| الجدول ١ - | إنفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٤، حسب المكتب الإقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة | ٤٥ |
| الجدول ٢ - | التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | ٤٩ |

الفصل الأول

مقدمة

١ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥، جهودها لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين والعائدين وللاعداد المتزايدة من المشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين ممن طلب إليها مساعدتهم. وقد ألقى النزوح الجديد الضخم لأكثر من ٢ مليون لاجئ من رواندا بظلال كثيفة على الفترة قيد الاستعراض. وظلت بعض المناطق الأخرى ومنها يوغوسلافيا السابقة ومنطقة القوقاز والقرن الأفريقي وأجزاء من غربي أفريقيا تعاني من عمليات تشريد ضخمة للسكان، في حين نشبت أزمة جديدة وكبيرة في شمال القوقاز. وقابل هذه الأحداث المأساوية حدوث تحركات جديدة أو مستمرة للعودة إلى الوطن مع ظهور إمكانات، وإن كانت هشة أحيانا، لإيجاد حلول في شتى أنحاء العالم.

٢ - وعلى نطاق العالم، هبط مجموع اللاجئين إلى أقل من ١٥ مليون لاجئ بحلول نهاية عام ١٩٩٤. غير أن هذا الهبوط قابلته زيادة في مجموع الأشخاص الذين يعتبرون في دائرة اهتمام المفوضية، الذي ارتفع إلى نحو ٢٨ مليون شخص، منهم أكثر من خمسة ملايين من المشردين داخليا و٣,٤ ملايين آخرين في دائرة الاهتمام الإنساني، وأغلبهم سكان أضيروا بالمنازعات، ومنهم على الجانب الإيجابي نحو أربعة ملايين عائد يحتاجون إلى المساعدة لكي يتحقق لهم من جديد الاندماج المستدام في بلدانهم الأصلية. وتتجلى في تلك الأرقام تقوية التركيز من جانب المفوضية على العمل في بلدان المنشأ.

٣ - وفي مجال توفير الحماية والمساعدة خلال عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥، واصلت المفوضية تنفيذ استراتيجيتها بشأن التأهب والوقاية وإيجاد الحلول. واستهدفت ضمان مستوى من التأهب يمكنها من الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ وتوفير المساعدة والحماية على نحو يؤدي، كلما أمكن، إلى تلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين؛ وتعزيز الجهود المتضافرة لتحقيق حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، وبخاصة من خلال العودة الطوعية إلى الوطن. والتحدي الذي تنطوي عليه هذه الاستراتيجية هو ربط الأنشطة التقليدية للحماية والمساعدة بنهج أكثر ابتكارا لحل مشاكل اللاجئين.

٤ - وقد استرشدت المفوضية في اتباعها لهذه الاستراتيجية الثلاثية الأضلاع، بحرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضمان الفعالية لعمليات التدخل واستدامة النتائج وذلك للتأكد من أن أنشطتها، وبخاصة في حالات الطوارئ المعقدة، تُنسّق مع أنشطة بقية منظومة الأمم المتحدة. وكما ذكرت المفوضة السامية مرارا، فإن استراتيجية الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا بتعاون المفوضية مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٥ - وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية تدعيم قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال الترتيبات الداخلية وآليات التأهب الخارجي معا. غير أن المفوضية تعرضت لضرورة الابتكار مرة أخرى في مواجهة أسوأ أزمة للاجئين في تاريخها، وهي الأزمة التي نشأت في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. فناشدت الحكومات المانحة أن تتجاوز دورها العادي المتمثل في توفير الدعم المالي وأن تضطلع بمسؤولية تشغيل قطاعات شتى من قطاعات المساعدة الحرجة عن طريق وزع موارد مستمدة أساسا

من منشآت الدفاع العسكري والمدني التابعة لتلك الحكومات. وأدى الأثر الايجابي لهذا النهج الجديد إلى دخول المفوضية في عملية تشاور مع الحكومات من أجل تقرير كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من "مجموعة الخدمات الشاملة" هذه المكتفية ذاتيا لمواصلة تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ الواسعة النطاق.

٦ - وفي عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥، تم إيجاد حلول لأعداد ضخمة من اللاجئين، فقد عاد أكثر من ١,٧ مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، ولا سيما إلى موزامبيق وأفغانستان وميانمار. واستمر تعزيز الحلول في عدد من المناطق الأخرى، وبخاصة في أمريكا الوسطى، حيث انتهت رسميا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ العملية التي بدأها المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، وفي جنوب شرقي آسيا باتفاق اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية الرامي إلى استكمال الأنشطة وفقا لخطة العمل الشاملة بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

٧ - وإيجاد حلول لحالات الطوارئ المعقدة المنتجة للاجئين يستلزم بذل جهود منسقة تُستكمل فيها الأنشطة الانسانية بمبادرات سياسية لحل النزاع كما تُستكمل بجهود إنمائية لتأمين سبل عيش مستدامة لأشد المناطق والناس تضررا. وواصلت المفوضية تعزيز نهجها المجتمعي للمساعدة على إعادة الإدماج، وتابعت المناقشات مع إدارات ووكالات أخرى، وبخاصة إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن كيفية سد الثغرات المؤسسية لضمان "الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية" بطريقة هادفة. كما سعت إلى تدعيم صلتها بالمؤسسات المالية وبخاصة البنك الدولي. ومن بين العقبات التي ما زالت تعرقل التعاون الأمثل في هذا المجال وجود اختلاف في الولايات، وفي الثقافات المؤسسية وهياكل وإجراءات التمويل.

٨ - كما ظلت المفوضية تدعو إلى استراتيجيات من شأنها أن تجهز الحالات المنتجة للاجئين. ودعمت أنشطتها في مجال بناء المؤسسات في شتى أنحاء العالم، وواصلت أو وسعت، بناء على طلب الأمين العام، مشاركتها في تقديم المساعدة والتماس الحلول لمجموعات المشردين داخليا. وفي عام ١٩٩٤ شرعت المفوضية في عملية وضع نهج شامل يعنى بمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المعنية.

٩ - وفي بلورة برامجها للحماية والمساعدة، واصلت المفوضية التركيز بصفة خاصة على قضايا السياسة العامة التي حددتها اللجنة التنفيذية وحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها مجالات ذات أولوية. وأولي اهتمام خاص لسبل تدعيم قدرة المفوضية على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال. فضلا عن ذلك أولي اهتمام متزايد للأثر الذي يحدثه الوجود الضخم للاجئين في بلدان اللجوء على البيئة.

١٠ - وفي عام ١٩٩٤، تلقت المفوضية ما مجموعه ١,٠٧ بليون دولار في شكل تبرعات لبرامجها العامة والخاصة. وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، تلقت ما مجموعه ٢٨١ مليون دولار قيدت في حساب احتياجات البرامج العامة والخاصة التي تصل إلى ١,٢٩ بليون دولار.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١١ - لا تزال الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي التي أوكلها إليها نظامها الأساسي لعام ١٩٥٠، وهي: توفير الحماية الدولية للاجئين، والتماس حلول دائمة لمشكلتهم بمساعدة الحكومات على تيسير عودتهم الطوعية إلى الوطن، أو دمجهم في المجتمعات المحلية. ويوفر النظام الأساسي للمفوضية، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، الأساس القانوني لوظائفها؛ وعلى مدار الـ ٤٥ سنة التي مضت على اعتماد النظام الأساسي، ظل العمل اليومي للمفوضية يتدعم ويسترشد أيضا باستنتاجات وقرارات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي.

١٢ - ولا تزال الحاجة الأساسية الأولى للاجئين هي الوصول إلى بر الأمان. وإدراكا لأن المفوضية لا يمكنها أن تعمل وحدها لتأمين الحماية للاجئين، فإن نظامها الأساسي يدعو الحكومات إلى التعاون مع المفوضية في اتخاذ خطوات لحماية اللاجئين؛ وينص النظام الأساسي على أن منحهم فرص الوصول إلى بر الأمان خطوة أساسية لتقديم هذه الحماية. ولا يزال منح اللجوء، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، أو عدم إعادة اللاجئين إلى مناطق الخطر، هي الأسس القانونية والأخلاقية معا للحماية الدولية. وهناك ١٢٨ دولة أصبحت الآن طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ أو في الاثنین معا؛ كما أن هناك ٤٢ دولة طرفا في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا؛ وتتقيد غالبية دول أمريكا اللاتينية بمبادئ إعلان كرتاخينا المعني باللاجئين لعام ١٩٨٤.

باء - الحماية في سياقها الحالي: اللجوء والحلول والوقاية

١٣ - أدى الحجم الهائل للأزمات الإنسانية الأخيرة وطابعها الوحشي، اللذان أثارا بالغ القلق لدى المجتمع الدولي، إلى إيلاء اهتمام مجدد للاحتياجات المتعلقة بحماية اللاجئين. وتصدرت الاهتمامات بصفة خاصة تحديات حماية اللاجئين في سياق حدوث صراع داخلي يحمل طابع الاضطهاد، وعسكرة مخيمات اللاجئين، والضغوط الدافعة إلى الإعادة إلى الوطن في ظروف لا تعزز الاستدامة، والاحتياجات الملحة للمشردين داخليا.

١٤ - وأبرزت تلك التحديات الحاجة إلى صون وتدعيم الالتزام الدولي بمنح اللجوء، مع التشجيع أيضا على استكشاف نماذج مختلفة للحماية وإيجاد الحلول. وتجلت هذه الاهتمامات بوضوح في مداولات اللجنة

التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والأربعين، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

١٥ - وقد درست المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية المعروضة على تلك الدورة^(١) المفهوم الأساسي للحماية الدولية، وأكدت أن تلبية هذه الحاجة هي المبدأ المرشد لعمل المفوضة السامية والمجتمع الدولي لصالح اللاجئين. واستعرضت المذكرة أسس حماية اللاجئين في مبادئ حقوق الإنسان، والإطار القانوني الدولي الذي يوفر الأدوات الأساسية للحماية، ونظرت في طرق تلبية حاجات الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية، بمن فيهم من هم خارج نطاق اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وقد أولت بذلك اهتماما خاصا للحماية المؤقتة باعتبارها أداة عملية لتلبية احتياجات الحماية العاجلة في حالات التدفق الضخم للاجئين.

١٦ - وأعربت اللجنة التنفيذية عن بالغ قلقها وانشغالها للمعاناة البشرية الهائلة وفقدان الأرواح في الأزمات الأخيرة، ونطاق وتعقيد مشاكل اللاجئين الحالية، وأبدت القلق إزاء كثرة حدوث الاعتداءات المسلحة وأعمال القتل والاعتداء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، فضلا عن إعادة قسرا والحرمان من فرص الوصول إلى بر الأمان. وأكدت الدول إلى تأييد وتعزيز اللجوء كأداة لا غنى عنها لتوفير الحماية الدولية للاجئين، وأكدت أهمية التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في مساعدة البلدان، وبخاصة البلدان ذات الموارد المحدودة، التي تستقبل وترعى أعدادا ضخمة من اللاجئين وملتمسي اللجوء.

١٧ - ولاحظت اللجنة التنفيذية أن عددا كبيرا من الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية أُجبروا على الفرار أو البقاء خارج بلدانهم الأصلية نتيجة وجود خطر على حياتهم أو حرياتهم من جراء حالات النزاع. وأقرت باستصواب استكشاف مزيد من التدابير لتأمين الحماية الدولية لكل من يحتاجها، وشجعت المفوضة السامية على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وأحاطت علما بقيمة الحماية المؤقتة في توفير استجابة عملية ومرنة لتدفق اللاجئين على نطاق ضخم.

١٨ - إن منح اللجوء هو أساس الحماية المؤقتة. ولا تزال العناصر الأساسية للحماية المؤقتة هي عناصر الحماية الدولية بوجه عام، وهي الوصول إلى بر الأمان، واحترام الحقوق الأساسية للاجئين، وعدم إعادتهم قسرا.

١٩ - وهناك فرضية تستند إليها الحماية المؤقتة هي توقع حل السبب الأساسي للنزوح في غضون فترة زمنية معقولة. وقد أشارت المفوضية إلى أن الحماية المؤقتة يجب عدم تمديدتها دون داع قبل أن يتم منح الضحايا مركزا أكثر استدامة، في الحالات التي لم يفصل فيها بعد في مبرر الفرار. وفضلا عن ذلك أكدت المفوضية أن المستفيدين من الحماية المؤقتة هم في حالات كثيرة لاجئون في إطار معنى اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين. والاضطهاد، ونقص الحماية الفعالة من الاضطهاد، يمكن أن يحدثا أثناء حرب أهلية أو في نزاع دولي مسلح أو في زمن السلم. لقد فر كثير من المستفيدين من الحماية المؤقتة من بلدانهم بدافع الخوف الذي له ما يبرره من الاضطهاد لأسباب نصت عليها الاتفاقية، وقد تتخذ شكل عمل عسكري يوجه إلى جماعات عرقية أو دينية بعينها.

٢٠ - ووفقا لما طلبته اللجنة التنفيذية، واصلت المفوضية استكشاف هذا الشكل من أشكال الحماية، والمبادرة إلى توفير التوجيهات بشأن تطبيقه.

٢١ - وإلى جانب جهودها لضمان منح اللجوء لكل من يحتاجه، سعت المفوضية إلى الحصول على أقوى دعم من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية لتعزيز الظروف التي يمكن فيها تحقيق عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن وتوفير الاستدامة لها، وتواصل الدعوة إلى الأخذ باستراتيجيات من شأنها أن تجهز الحالات المنتجة للاجئين. ومن الموانع التي لا تزال تعرقل تضافر الجهود من أجل الوقاية اتساع نطاق الأطراف الفاعلة التي يجب أن تتعاون في إطار هذه النهج الشاملة، ودرجة الالتزام السياسي المطلوب، والنقص النسبي في اهتمام وسائل الإعلام والجمهور بالحالات التي لم تتمخض بعد عن عمليات نزوح ضخمة.

٢٢ - وفضلا عن ذلك، تواصل المفوضية، حيثما أمكن ذلك، تعزيز الاستراتيجيات التي من شأنها أن تسهم في استقرار الحالات الهشة وتخفيف الأسباب الكامنة لتدفقات اللاجئين. وتتسق هذه الأنشطة مع الاستنتاجات العامة للجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين^(٧)، التي دعت المفوضية إلى أن تنظر، بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية، في مزيد من الأنشطة في سياق النهج الشاملة لمعالجة مشاكل التشريد.

٢٣ - وفي هذا الصدد، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، شاركت المفوضية في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر لمعالجة مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة.

٢٤ - وتكرس المفوضية مزيدا من الاهتمام لمشكلة عديمي الجنسية، سواء داخل عملية المؤتمر هذه أو فيما يتصل بمناطق أخرى بشكل أعم. وإذا لم يتم تأمين حماية وطنية فعالة للأشخاص عديمي الجنسية، فإنهم قد ينضموا أيضا إلى صفوف المشردين. ويمثل حرمان الأقليات من الحقوق وطردها موضوعا متكررا في حالات التشريد، ويشكل منع وتقليل حالات انعدام الجنسية جانبا هاما لضمان حقوق الأقليات. ودعت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والأربعين المفوضية إلى تدعيم جهودها في هذا المجال.

٢٥ - ويشكل التعاون مع مبادرات وآليات حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة عنصرا تزداد أهميته لكل من الجهود الوقائية والجهود الموجهة إلى إيجاد حلول. وأكدت المفوضية السامية، في كلمتها أمام الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥، على الصلة الوثيقة بين تجاوزات حقوق الإنسان وأسباب تحركات اللاجئين. ووجهت الاهتمام بصفة خاصة إلى الجهود الدولية المبذولة لإيجاد قدرة تنفيذية أكثر فعالية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، من خلال عمليات ميدانية مكثفة في عدة مناطق، وكذلك إنشاء محاكم دولية لمقاضاة مقترفي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الانساني. وأشارت المفوضية السامية إلى أن أعمال المفوضية لصالح اللاجئين والعائدين والأعداد المتزايدة من المشردين داخليا تسهم أيضا في النهوض بحقوق الإنسان.

٢٦ - وثمة جانب هام للتحدي الجاري لتوفير الحماية لجميع من يحتاجها ولمنع تدفقات اللاجئين وحلها، يتصل بمستوى مشاركة المفوضية بشكل متزايد في حل مشاكل المشردين داخليا. وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والأربعين استنتاجا بشأن المشردين داخليا^(٣) اعترفت فيه بأن محنة هؤلاء الأشخاص مسألة تثير القلق الإنساني البالغ، ولاحظت أن الأسباب العديدة المختلفة الكامنة وراء النزوح غير الطوعي في الداخل وتنقلات اللاجئين متماثلة في أحيان كثيرة وقد تستدعي اتخاذ تدابير متماثلة فيما يتعلق بتوفير الوقاية والحماية والمساعدة الإنسانية والحلول. وأكدت اللجنة التنفيذية أن المسؤولية الأولى عن رفاه وحماية المشردين داخليا تقع على عاتق الدول المعنية، وطلبت إلى الحكومات أن تؤمّن الوصول الإنساني الآمن في الوقت المناسب للأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحماية والمساعدة، بمن فيهم المشردون داخليا وضحايا المنازعات المسلحة فضلا عن اللاجئين داخل أقاليمها. كما أكدت اللجنة التنفيذية أن الأنشطة المضطلع بها لصالح المشردين داخليا يجب ألا تضعف مؤسسة اللجوء، بما في ذلك الحق في التماس اللجوء من الاضطهاد والتمتع به في بلدان أخرى. كما اعترفت باستمرار صلاحية قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كإطار لتدخل المفوضية السامية في حالة المشردين داخليا.

جيم - تأمين حقوق اللاجئين

٢٧ - ما زالت المفوضية تشعر بالقلق إزاء ما يجري في مناطق شتى من أعمال قد تقوض الحق في التماس اللجوء والتمتع به، ومبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي حين تستمر الأغلبية العظمى من البلدان في إبداء الكرم في استقبال الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية، ما زالت هناك بلدان كثيرة تعاني من ظروف محلية صعبة تؤدي فيها العقوبات القانونية والعملية معا إلى منع وصول ملتمسي اللجوء. وتشمل هذه العقوبات فرض جزاءات على الناقلين وشروط منح تأشيرات الدخول؛ والتفسيرات الضيقة لمعايير اللاجئين التي تؤدي إلى عدم الاعتراف ببعض الحالات المستحقة تماما؛ ومواقف وأفعال رهاب الأجانب التي تقوض الحماية الواردة ضمنا في منح اللجوء، وضغوط التعجيل بإعادة اللاجئين إلى الوطن رغم عدم كفاية الأمن وسوء توقعات السلامة واستدامة العودة. وما زالت المفوضية تتدخل لدى السلطات في الحالات التي يحرم فيها اللاجئين من الحماية التي يطلبونها، وتقدم خبرتها، حيثما يلزم ذلك، لتسوية المسائل المبدئية والقانونية ذات الصلة.

٢٨ - وما زالت المفوضية تلتزم بوضع مبادئ توجيهية أكثر تفصيلا تعنى بتوفير الحماية المؤقتة في حالات تدفق اللاجئين على نطاق ضخم. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، أثار تعقيد حالات معينة مسائل أساسية تتعلق بتفسير تعريف اللاجئ في اتفاقية عام ١٩٥١. والقصد الذي يتضح من الأعمال التحضيرية ومن السياق التاريخي هو أن أحكام الاتفاقية ينبغي أن تفسر تفسيراً يتسق مع روح السخاء التي أدت إلى وضع هذه الأحكام. وقد قصد بتعريف اللاجئ أن يكون معناه شاملا، وليس مقيدا، عملا بالهدف الأساسي المتمثل في توفير الحماية الدولية للذين يفتقرون إلى حماية وطنية فعالة، عن طريق الاعتراف بمركزهم كلاجئين.

٢٩ - وواصلت المفوضية أيضا بذل جهودها لضمان الأمن الجسدي للاجئين. وبعد التأكيد الذي ركزت عليه اللجنة التنفيذية والمفوضية السامية بشأن الحاجة إلى ضمان الأمن الشخصي للاجئين، ولا سيما الاستنتاج الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين بشأن حماية اللاجئين والعنف الجنسي^(٤)، والذي دعا المفوضية السامية إلى رصد ومنع وعلاج الانتهاكات في هذا المجال، أصدرت المفوضية في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ منشورا معنونا "العنف الجنسي ضد اللاجئين: مبادئ توجيهية بشأن الوقاية والاستجابة". وتسعى المفوضية من خلال هذه الوسائل إلى إلقاء الضوء على شكل عالمي واسع النطاق من أشكال انتهاك حقوق الإنسان للاجئين من الرجال والنساء والأطفال. وبذلك تأمل المفوضية أيضا في تبديد الرأي القائل بأن أشكال العنف هذه يمكن احتمالها كنتاج فرعي حتمي للحرب، أو يمكن تجاهلها باعتبارها مسألة شخصية على اللاجئ وحده أن يعالجها.

دال - أنشطة الدعوة

٣٠ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، انضمت جزر سليمان إلى اتفاقية عام ١٩٩٥ المتصلة بمركز اللاجئين، وانضمت دومينيكا إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وخلفت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فيهما، وبذلك وصل عدد الدول الأطراف في أحد الصكين أو كليهما إلى ١٢٨ دولة.

٣١ - وسعت أنشطة الدعوة التي تضطلع بها المفوضية إلى تعزيز المعرفة بقضايا اللاجئين وفهمها، فضلا عن دعم التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الدولية لصالح اللاجئين والعائدين والأشخاص الآخرين موضع اهتمام المفوضية، وذلك بطرق منها دمج هذه المعايير في التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت المفوضية دورات دراسية بشأن قانون وحماية اللاجئين وذلك للموظفين الحكوميين والشركاء المنفذين والمنظمات غير الحكومية الأخرى في كل مناطق العالم. وأدت المشاركة التنفيذية للمفوضية في الأنواع الجديدة من الحالات إلى زيادة عدد الأنشطة التدريبية التي نظمت بالاشتراك مع الهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء غير الحكوميين فضلا عن توسيع نطاق هذه الدورات التدريبية لتشمل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، جرى حدثان هامان في ميدان الدعوة في نهاية عام ١٩٩٤، إذ عقدت ندوة ضمن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا، وعقد ملتقى ضمن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان كرتاخينا المتعلق باللاجئين، وشهد كلاهما حضورا كبيرا وأتاح الفرصة لإجراء نقاش متعمق بشأن مجال واسع من القضايا المتصلة بحماية اللاجئين.

٣٣ - وتشمل مسؤوليات المفوضية في مجال الحماية حماية حقوق الإنسان للاجئين والعائدين والمشردين الآخرين موضع اهتمام المفوضية. ولذلك تتابع المفوضية عن كثب التطورات في ميدان حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وتتعاون مع آلياتها في مجال حقوق الإنسان. إن الصلة الحيوية بين نظام حقوق الإنسان وحماية اللاجئين تخدم غرضا مزدوجا. فهي من ناحية تساعد المفوضية في تعميق الوعي بالصلة

بين قضايا اللاجئين والاهتمامات الأوسع نطاقاً في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة تلك المتصلة بالحق في التماس اللجوء والتمتع به، والحق في حرية التنقل، الذي يشمل "الحق في العودة" و"الحق في البقاء". وهناك حقوق أخرى لها أهمية خاصة لدى المفوضية تتصل بحماية النساء والأطفال. ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز التعاون بين المفوضية وهيئات حقوق الإنسان يدعم من قدرة الأمم المتحدة ككل على معالجة المشاكل الإنسانية المعقدة بطريقة أشمل. وفضلاً عن ذلك، تشكل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان اختصاصات مفيدة لتعزيز حماية اللاجئين وفقاً لولاية المفوضية في مجال الحماية.

٣٤ - وخلال عام ١٩٩٤، ازدادت مشاركة المفوضية في عمل الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان، من خلال تبادل المعلومات والآراء وتعزيز معايير حقوق الإنسان. وأوجدت المفوضية تعاوناً نشطاً مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبخاصة على مستوى العمليات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المفوضية بنشاط في عمل اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والدورة الحادية والخمسين للجنة لحقوق الإنسان. كما أن الاتصالات المستمرة مع الأفرقة العاملة والمقررين والخبراء المعنيين برصد حقوق الإنسان تشكل جزءاً مكملًا لنهج المفوضية في ربط اهتمامات حقوق الإنسان بحماية اللاجئين.

٣٥ - وفي سياق الاضطلاع بمسؤوليتها عن توفير الحماية الدولية للاجئين، يجب أن تتاح للمفوضية فرصة الحصول على معلومات موثوقة بها ويعول عليها بشأن البلدان التي تشكل مصادر لحالات تشريد السكان. إذ أن المعلومات الموثوقة بها تدعم عمليات اتخاذ القرارات وإقرار السياسات وتكفل أن تكون الإجراءات التي تتخذها المفوضية مبررة تماماً وموجهة في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول فعالة.

٣٦ - ويؤدي مركز توثيق شؤون اللاجئين دور الجهاز المختص بموارد المعلومات في شعبة الحماية الدولية. ويزود المركز المستعملين بمجموعة واسعة ومناسبة من الدراسات المعنية باللاجئين والمعلومات القانونية والمعلومات عن بلدان المنشأ. وتعكس سياساته في مجال المقتنيات الاهتمام أساساً بالمؤلفات والوثائق المعنية باللاجئين وبالحلول الدائمة للاجئين؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والدعم وسبل العلاج؛ والأقليات والمشردين؛ والقانون والممارسات والفتاوى.

٣٧ - وضمماً للحصول على المعلومات المتعلقة باللاجئين، بدأ مركز توثيق شؤون اللاجئين منذ أكثر من عشر سنوات في تطوير قاعدة بيانات للدراسات المتعلقة باللاجئين. وتوجد حالياً ١٤ قاعدة بيانات، تعرف إجمالاً باسم "لاجئو العالم" (REFWORLD) وتضم التقارير القطرية ووثائق الأمم المتحدة بنصها الكامل، والقوانين المستمدة من السوابق القضائية، والصكوك والتشريعات ووسائط الإعلام ومعجم متصل بخط مباشر. ومن المقرر أن تصبح قاعدة البيانات هذه متاحة عبر الشبكة الدولية "Internet" في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وأن تصدر في شكل قرص ليزري (CD-ROM).

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة

١ - البرامج العامة والخاصة

٣٨ - تقسم المفوضية برامج مساعداتها إلى فئتين واسعتين هما: البرامج العامة (بما فيها احتياطي البرنامج والمخصصات العامة للعودة الطوعية إلى الوطن وصندوق للطوارئ) والبرامج الخاصة. وفي سياق الإعداد لخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل القادمة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، تسعى المفوضية إلى ضمان الإتساق في طريقة عرض برامجها على اللجنة التنفيذية وفي الخطة المتوسطة الأجل.

٣٩ - ووصل الإنفاق في عام ١٩٩٤ إلى ٣٩٠,٧ مليون دولار في إطار البرامج العامة وإلى ٧٧٦,١ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة. وخصص نحو ٣١,٥ في المائة من البرامج الخاصة لبرنامج المساعدة الإنسانية للمفوضية في يوغوسلافيا السابقة و ٣١ في المائة أخرى لعملية الطوارئ في بوروندي ورواندا. وهناك مصروفات أخرى هامة تتصل ببرنامج العودة في موزامبيق وخطة العمل الشاملة للاجئين الهند الصينية.

٤٠ - ووصل مجموع نفقات صناديق التبرعات المتصلة بأنشطة عام ١٩٩٤ إلى ١٦٦,٨ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، هناك نفقات تتصل بجزء من تكاليف الدعم الإداري في المقر وصلت إلى ٢٣,٦ مليون دولار وغطيت من مساهمة ميزانية الأمم المتحدة العادية في المفوضية. وترد في الجدول ١ معلومات مفصلة عن مستويات الإنفاق لبرنامج كل بلد أو منطقة.

٤١ - ووصل الهدف الأولي للبرامج العامة لعام ١٩٩٥ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى ٤١٥,٤ مليون دولار. وزادت اللجنة التنفيذية هذا المبلغ بعد ذلك في اجتماعها المعقود في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ليصل إلى ٤٢٨,٧ مليون دولار، وهو يشمل ١٤ مليون دولار كاحتياطي للبرنامج، و ٢٠ مليون دولار للمخصصات العامة للعودة الطوعية إلى الوطن و ٢٥ مليون دولار لصندوق الطوارئ. وتصل استقطاعات عام ١٩٩٥ في إطار البرامج الخاصة إلى ٨٦٦ مليون دولار، منها نحو ٢٩٠ مليون دولار لحالة الطوارئ في بوروندي ورواندا ونحو ١٩١ مليون دولار ليوغوسلافيا السابقة.

٢ - أنواع المساعدة

(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ

٤٢ - نتيجة للجهود التي بذلتها المفوضية منذ عام ١٩٩١، وصلت قدرتها الاحتياطية على التصدي لحالات الطوارئ إلى مستوى عالٍ. ولذا فإنه خلال الفترة قيد الاستعراض، تم التركيز على صون وتحسين ترتيبات التأهب القائمة بدلا من زيادة عددها.

٤٣ - وخلال عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥، تم وزع فرق المفوضية للاستجابة لحالات الطوارئ على ١٧ عملية. وقد تم وزع الموظفين الخمسة الكبار المخصصين لعمليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، الذين يكونون في جميع الأوقات في حالة تأهب لقيادة فرق الاستجابة لحالات الطوارئ أو للقيام بمهام طوارئ محددة، لمدة ٧٣٧ يوم عمل؛ وتم وزع الموظفين الإداريين لحالات الطوارئ البالغ مجموعهم أحد عشر موظفا لمدة ٣٤٥ ٢ يوم عمل. وقد استكمل هؤلاء بأكثر من ٢٠ موظفا من قائمة الطوارئ الداخلية للمفوضية، كانوا يوزعون عادة على فترات شهرين خلال المرحلة الأولية من عمليات الطوارئ. وأصبح متطوعو الأمم المتحدة أكبر مورد للموظفين المعارين إلى فرق الطوارئ في المفوضية، فتم وزع ٧٧ متطوعا على تسعة بلدان. وهناك ترتيب آخر لإعارة الموظفين طبق بشكل مرض تماما مع اتحاد انقاذ الطفولة (رادا بارنن انترناشونال) (السويد)، الذي أعار ثمانية موظفين للخدمات المجتمعية إلى فرق الطوارئ التابعة للمفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض. وأتاح هذا الترتيب للمفوضية، في جملة أمور، أن تكفل الاهتمام باحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى بدءا من الفترة الأولية لحالة الطوارئ. وجرى الاستعانة على نطاق واسع بوكالات أخرى لديها ترتيبات احتياطية لإعارة الموظفين، مثل المجلسين الدانمركي والنرويجي لشؤون اللاجئين، ومراكز مكافحة الأمراض (الولايات المتحدة) وهيئة سجل مهندسي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (Red R) (المملكة المتحدة)؛ كما جرى التفاوض على ترتيب جديد للتأهب مع هيئة سجل مهندسي عمليات الإغاثة (Red R) (استراليا).

٤٤ - واستخدم مخزون الطوارئ المركزي للمفوضية بكثافة. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أضيف المزيد إلى مستوى مخزون بعض البنود مثل المركبات والأغطية البلاستيكية والبطانيات. وبفضل مخزون الطوارئ، تمكنت المفوضية مثلا من أن تسلم خلال فترة عشرة أيام ما يكفي من المواد غير الغذائية لنحو ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ عند بدء تدفق اللاجئين على غوما بزاير. كما تبين أن مخزون معدات دعم الموظفين لا غنى عنه في شتى المواقع التي أقيمت فيها عمليات للطوارئ، بالنظر إلى سوء حالة المرافق في أغلب الحالات في تلك الأماكن. كما أتاحت المفوضية للجنة حقوق الإنسان مخزونها من مجموعات مستلزمات الحياة الميدانية لخبراء رصد حقوق الإنسان التابعين للجنة المعينين في رواندا. وفي ذروة عملية الطوارئ في نغارا بجمهورية تنزانيا المتحدة، استعانت المفوضية أيضا بترتيبات احتياطية مع المجلس السويدي لخدمات الإنقاذ للمساعدة على تشييد مباني المكاتب. وفي ظل ترتيب احتياطي آخر، تم وزع أسطول من ٣٠ شاحنة بسائقيها من الوكالة الحكومية الروسية "إيمركوم" (EMERCOM) في عملية نغارا.

٤٥ - واستمرت المفوضية في توفير التدريب على حالات الطوارئ الإقليمية للشركاء من المنظمات غير الحكومية والنظراء الحكوميين وموظفي المفوضية. وفي عام ١٩٩٤، نظمت برامج تدريبية لإدارة حالات الطوارئ في بوتسوانا وتركيا وتايلند شارك فيها نحو ١١٠ أشخاص. كما زاد تحسين الدورة التدريبية لموظفي المفوضية الداخليين بشأن التأهب لعمليات الازع في حالات الطوارئ؛ وتم وزع معظم الموظفين الذين تلقوا هذا التدريب والبالغ مجموعهم ٥٠ موظفا على عمليات الطوارئ في نهاية المطاف. ويولى مزيد من الاهتمام لشحذ مهارات الادارة والقيادة لموظفي التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ ممن يقودون فرق الطوارئ أثناء المرحلة الأولى في تلك الحالات.

٤٦ - ورغم هذه الترتيبات السالفة الذكر، استهلكت تماما قدرة المفوضية على الاستجابة نتيجة التحركات الضخمة المفاجئة للاجئين في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا. وتم وزع قدر كبير من موارد الطوارئ على جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وبوروندي وأوغندا ورواندا. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات ولأن موارد كبيرة قد سبق استنفادها في حالات طوارئ سابقة، وجدت المفوضية أن من اللازم توجيه نداء إلى الحكومات لتقديم مساعدة تتجاوز مواردها التقليدية من أجل تلبية الاحتياجات الحرجة الأولية لأكثر من مليون لاجئ رواندي فروا من بلدهم في تموز/يوليه ١٩٩٤.

٤٧ - وأصبح الشكل الابتكاري الذي تَلْتَمَس فيه هذه المساعدة يعرف باسم "مجموعة الخدمات الشاملة". وقد اقترحت المفوضية على الحكومات ثماني مجموعات للخدمات الشاملة: خدمات الطائرات، وخدمات قواعد السوقيات، وتشغيل الطرق وأمن الطرق، وإعداد المواقع، وتوفير الوقود المحلي، والمرافق الصحية، وإدارة المياه، وإدارة مواقع الإمداد الجوي. وقد وفرت شتى الحكومات مجموعات الخدمات هذه بتعبئة قدرات الدفاع العسكري أو المدني بسرعة لاستكمال الموارد الخاصة للمفوضية. ونتيجة لهذه التجربة الإيجابية بوجه عام، وبناء على طلب اللجنة التنفيذية، أجرت المفوضية دراسة لتحديد واستحداث مزيد من الطرائق لوزع مثل هذه المجموعات المكتفية ذاتيا من وسائل المساعدة في حالات الطوارئ الرئيسية مستقبلاً. ونظر في هذه الدراسة في مشاوره غير رسمية دعت إليها المفوضية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ وتم الشروع في عملية غير رسمية لمواصلة النظر في المسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالتأهب لحالات الطوارئ. وتنسق المفوضية جهودها في تعاون وثيق مع المبادرات ذات الصلة التي تشرف عليها وتشارك فيها إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٨ - ووصل حجم المساعدة الطارئة التي قدمتها المفوضية في عام ١٩٩٤ إلى ٢٧٣,٤ مليون دولار، تشكل نحو ٢٣ في المائة من انفاق المفوضية في إطار كل مصادر الأموال. وحرصت المفوضية، في توفير هذه المساعدة، على ضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. ويجري حالياً النظر في طرق ضمان هذا الانتقال في المناقشات المشتركة بين الوكالات بشأن الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية.

(ب) الرعاية والإعالة

٤٩ - بعد انتضاء مرحلة الطوارئ في أي عملية للاجئين، يتم تغطية الحاجات الأساسية للاجئين من خلال الأنشطة الموصوفة باسم الرعاية والإعالة. وخلال عام ١٩٩٤ أنفق على أنشطة الرعاية والإعالة مبلغ ٥٣٦,٨ مليون دولار، أي ٤٥ في المائة من إنفاق المفوضية في إطار كل مصادر الأموال.

٥٠ - وكان أكبر البرامج هو المتصل بيوغوسلافيا السابقة (٢٢٢,٧ مليون دولار). وفي أفريقيا، استمرت برامج كبيرة الحجم في كينيا (٣٠,٥ مليون دولار)، وغينيا (١٥,٣ مليون دولار)، وملاوي (١٤,٢ مليون دولار). وتم تنفيذ برامج كبيرة أخرى في باكستان (١٩,٤ مليون دولار) وبنغلاديش (١٥,٨ مليون دولار) وهونغ كونغ (١٢,٣ مليون دولار) وتايلند (١٢ مليون دولار).

(ج) العودة الطوعية إلى الوطن

٥١ - تعطي المفاوضات والأحداث الجارية في مناطق كثيرة مبررات لاستمرار الأمل في أن تصبح العودة الطوعية إلى الوطن، وهي الحل الدائم المفضل، حقيقة واقعة في المستقبل القريب لعدد كبير من لاجئي العالم. وخلال عام ١٩٩٤، تم إنفاق ١٧٣ مليون دولار على العودة الطوعية إلى الوطن في إطار كل مصادر الأموال. وخصّص معظم هذا الإنفاق في إطار البرامج الخاصة. وشمل الإنفاق المتواضع في إطار البرامج العامة (٢١,٣ مليون دولار)، نحو ١٦,١ مليون دولار للمخصصات العامة للعودة الطوعية إلى الوطن؛ وثبت أن هذه المخصصات العامة تشكل آلية تمويلية قيّمة تتيح، في ظروف معينة وبطريقة سريعة، فرصاً للعودة الطوعية إلى الوطن.

٥٢ - ومن بين اللاجئين العائدين البالغ عددهم ١,٧ مليون لاجئ، عاد معظمهم إلى موزامبيق وأفغانستان وتوغو وميانمار، حصل نحو ٦٧٠ ٠٠٠ منهم على مساعدة مباشرة من المفوضية. ويرد أدناه (الفقرات ٧٥ - ٧٩) بيان المبادرات الرامية إلى ضمان الاستمرارية لعمليات العودة الطوعية إلى الوطن.

(د) التوطين المحلي

٥٣ - إن التوطين المحلي للاجئين داخل البلد المضيف قد يشكل إمكانية قابلة للتطبيق في الحالات التي لا تمثل فيها العودة الطوعية إلى الوطن خياراً متاحاً في المستقبل المنظور. وإلى حين عودتهم إلى الوطن، يتم مساعدة اللاجئين، حيثما أمكن ذلك، من خلال مشاريع محددة تهدف إلى تعزيز اعتمادهم الاجتماعي - الاقتصادي على النفس وإدماجهم محلياً، مما يمكن المفوضية من أن تلغي مساعداتها على أساس متدرج ومستدام. وتندرج هذه المشاريع، في معظمها، في فئتين واسعتين هما الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

٥٤ - والمستوطنات المحلية قد تكون منظمة أو عشوائية. وفي المناطق الريفية يجري وضع مخططات منظمة في بلدان مثل اثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير والصين والمكسيك. ويتم دعم المستوطنات العشوائية في القرى المضيفة المحلية في بنن والسنغال وغانا وغينيا وكوت ديفوار. كما تقدم المساعدة إلى اللاجئين الحضريين في بلدان كثيرة منها البرازيل والسنغال وكينيا

وبعض البلدان الأوروبية. وبالنظر إلى ما تحقق من درجة الاكتفاء الذاتي، من المخطط إلغاء المساعدة المقدمة للتوطين المحلي تدريجياً في عدد من البلدان.

٥٥ - ووصل حجم الانفاق على التوطين المحلي في عام ١٩٩٤، في إطار كل مصادر التمويل، إلى نحو ١١١,٣ مليون دولار.

(هـ) إعادة التوطين

٥٦ - سعت المفوضية في عام ١٩٩٤ إلى إعادة توطين نحو ٥٨ ٨٦٠ شخصاً إلى جانب ٢٠ ٠٠٠ مكان إضافي عُرِضت للحماية المؤقتة وإعادة توطين اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة. وتم تحديد أماكن لإعادة توطين ٣٤ ٦٤٠ لاجئاً، ويمثل هذا نقصاً بنسبة ٤١ في المائة عن الاحتياجات المتوقعة، في حين بلغ النقص ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٣.

٥٧ - ومنذ بدء العملية في حزيران/يونيه ١٩٩١ وحتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، أُعيد توطين ١٢ ٦٢٩ عراقياً من الموجودين في المملكة العربية السعودية، من مجموع أولي بلغ ٨٢٨ ٣١، وتمت عملية إعادة التوطين أساساً في الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. وتم قبول عدد آخر بلغ ١ ١٣٦ لإعادة التوطين وتجري الآن قدماً عملية نقلهم إلى بلدانهم المستقبلية المعنية.

٥٨ - وتجاوزت احتياجات إعادة توطين اللاجئين من الشرق الأوسط احتياجات المناطق الأخرى، وأصبح يلزم توفير ٢٢ ٥٠٠ مكان في عام ١٩٩٥. وأُعيد توطين أكثر من ٢ ١٤٣ لاجئاً إيرانياً وعراقياً من تركيا في عام ١٩٩٤، وتقدر الاحتياجات بـ ٣٠٠ ١ في عام ١٩٩٥. وما زالت المفوضية تشجع على تقاسم الأعباء لهذه الفئة من اللاجئين.

٥٩ - وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي الفترة الممتدة من بدء عملية الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى نهاية عام ١٩٩٤، تمكن ٣٠٤ ٢٦ أشخاص، من البوسنة والهرسك أساساً، من الانتقال عن طريق برامج المفوضية إلى بلدان ثالثة لإعادة التوطين أو للحماية المؤقتة. وإلى جانب المحتجزين السابقين ومن يعولونهم، شملت العملية ضحايا أو شهود العنف والتعذيب، والذين يعانون من مشاكل صحية والأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية. وكانت الاستجابة الدولية الأولية لنداء المفوضة السامية إيجابية، إذ عرضت ٢٦ حكومة أماكن للحماية المؤقتة أو إعادة التوطين. ومع ذلك ظهرت في الأشهر الأخيرة اتجاهات أكثر تقييداً.

٦٠ - وتركزت جهود إعادة التوطين الرئيسية في أفريقيا على اللاجئين من القرن الأفريقي والمقيمين فيه، ولا سيما من الصوماليين. وفي غرب أفريقيا، استمر اللاجئون الليبيريون في الحصول على المساعدة لإعادة التوطين، وبخاصة من أجل لم شمل الأسر. وفي عام ١٩٩٤، أُعيد توطين ما مجموعه ٩٦٤ ٦ أفريقياً، معظمهم في البلدان النوردية وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتهدف جهود إعادة توطين اللاجئين الأفريقيين خارج المنطقة بالدرجة الأولى إلى لم شمل الأسر. ويلزم عدد أقل من الأماكن لإعادة

التوطين، ومعظمها مطلوب لأفراد مختارين تتعرض سلامتهم الجسدية للخطر، أو للاجئين مستضعفين لا تزال إعادة التوطين بالنسبة لهم هي الحل الإنساني الوحيد المناسب والدائم. وتفيد إسقاطات المفوضية بأن ثمة حاجة إلى نحو ٦٥٠ ٨ مكاناً لإعادة توطين اللاجئين الأفريقيين في بلدان ثالثة في عام ١٩٩٥.

٦١ - ومن المقرر أن تُستكمل في أوائل عام ١٩٩٥ عملية إعادة توطين اللاجئين الفيتناميين واللاويين وفقاً لخطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية. وأُعيد توطين ما مجموعه ٧٠١٨ فييتنامياً و٦١٨٧ لاويا في إطار هذا البرنامج خلال عام ١٩٩٤. ورغم أن التاريخ المستهدف للعروض النهائية لإعادة التوطين هو نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ما زال يوجد ١٠٨٨ فييتنامياً لم يحصلوا على قبول مؤكد لإعادة التوطين. ورغم مشاركة حكومات كثيرة في عملية تصفية المخيمات هذه، فإنه يلزم توسيع نطاق المشاركة وزيادة المرونة من جانب بلدان إعادة التوطين لكي تكتمل هذه العملية بنجاح.

باء - مواضيع البرنامج وألوياته

٦٢ - تواصل المفوضية، في جميع مراحل دورة مساعداتها، إضفاء طابع مؤسسي على اهتماماتها المحددة بشأن اللاجئين من النساء والأطفال وبشأن البيئة، ودمج هذه الاحتياجات الخاصة في تخطيطها وتنفيذها للبرامج. واختارت اللجنة التنفيذية هذه المجالات الثلاثة باعتبارها أولويات برنامجية. وفي عام ١٩٩٤، نظرت اللجنة التنفيذية، عن طريق فريق عامل غير رسمي يُعنى باللاجئين من النساء والأطفال، في تنوع واستمرار عقبات معينة تعرقل حماية اللاجئين من النساء والأطفال. وأيدت اللجنة التنفيذية المبادرات الخاصة المبينة في تقرير الفريق العامل. كما واصلت المفوضية استكشاف طرق معالجة أثر تحركات اللاجئين على البيئة.

٦٣ - وفضلاً عن ذلك، وفي إطار جهودها الرامية إلى ضمان استدامة حركات العودة الطوعية، تواصل المفوضية السعي إلى إثارة اهتمام الحكومات والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية بتحسين البنية الأساسية في مناطق العودة بعد أن دمرتها الحرب. وكان موضوع الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية مثار عدد من المداولات في اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الإدارية والمالية خلال الفترة قيد الاستعراض.

١ - اللاجئين

٦٤ - أوصى الفريق العامل المعني باللاجئين من النساء والأطفال، في جملة أمور، بضرورة إشراك الموظفين أو الخبراء الاستشاريين من ذوي الخبرة المتخصصة بطريقة منهجية لضمان معالجة المشاكل الخاصة التي تؤثر على اللاجئين في إطار التخطيط الشامل للبرامج. ولذلك تقرر إنشاء أربع وظائف جديدة لمستشارين إقليميين للتعناية بشؤون اللاجئين؛ وستؤدي هذه الوظائف إلى تعزيز ملموس للأنشطة الحالية الرامية إلى تحسين البرامج المعنية باللاجئين.

٦٥ - وأكد التقرير نفسه على الحاجة إلى توسيع نطاق برنامج التدريب على التخطيط المتوجه إلى الناس، الذي يغطي القضايا المتعلقة بنوع الجنس. وفي هذا السياق، تم الاضطلاع بجهود كبيرة لتنسيق وتعزيز الجهود التدريبية مع منظمات تدريبية محلية بعينها، لكي يمكن محاكاتها ولضمان التوسع في التدريب على التخطيط المتوجه إلى الناس. وفضلاً عن ذلك، واستجابة للطلب المتزايد على التطبيقات العملية لنهج التخطيط المتوجه إلى الناس على الحالات الميدانية الفعلية، تم إعداد مبادئ توجيهية جديدة للمساعدة في عملية البرمجة. كما تُرجمت المواد التدريبية إلى العربية والروسية ويجري الآن إعداد دراسات فردية جديدة بشأن الصحة الإنجابية. وتم أيضاً وضع دليل للمدربين من أجل مساعدة المدربين على توفير المنهج التدريبي للمفوضية لأي منظمة تطلبه.

٦٦ - وقد أوليت عناية خاصة لضمان التنسيق مع مبادرات الأمم المتحدة الأخرى. وأدى التعاون مع المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة إلى تغطية واسعة لقضايا اللاجئين في تقريرها الأول. وتوج العمل الذي بدأته اللجنة الفرعية الجامعة التابعة للمفوضية والمعنية بالحماية الدولية فيما يتصل بجوانب العنف الجنسي بإصدار مبادئ توجيهية تمكّن الموظفين الميدانيين من معالجة هذه المشكلة المتفشية. كما تم إبراز الاهتمامات المتصلة بالصحة الإنجابية وصلتها الخاصة بحالة اللاجئين وذلك في التخطيط للندوة المشتركة بين الوكالات التي اقترحتها المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ويؤمل أن تسهم الندوة في إصدار دليل إرشادي يكفل دمج هذه الاهتمامات في البرامج الصحية للاجئين مستقبلاً.

٦٧ - وشاركت المفوضية بنشاط في جميع المؤتمرات التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ ونتيجة لذلك فإن كل برنامج عمل إقليمي شمل قضايا تم تحديدها عن طريق عملية تشاور في الميدان باعتبارها قضايا تهم اللاجئين.

٢ - الأطفال اللاجئين

٦٨ - تم الترويج على نطاق واسع للمبادئ التوجيهية المنقحة بشأن الأطفال اللاجئين، التي صدرت في أيار/مايو ١٩٩٤ وتتضمن أيضاً سياسة المفوضية بشأن الأطفال اللاجئين، إذ وزعت ١٢ ٠٠٠ نسخة منها على موظفي المفوضية والشركاء المنفذين العاملين في مجال الأطفال اللاجئين. كما تتوافر إرشادات أخرى في دليل جديد معنون "العمل مع القصّر غير المصحوبين في المجتمع المحلي - نهج يستند إلى الأسرة".

٦٩ - وقد ارتفعت كثيراً نوعية استجابة المفوضية لاحتياجات الأطفال اللاجئين في حالات الطوارئ نتيجة وزع مشرفين مدربين في المجتمعات المحلية كجزء من فرق الطوارئ في بداية ظهور أي مشكلة للاجئين. وفي سياق الأخذ بنهج مجتمعي، يجري تقدير ومعالجة احتياجات الأطفال، وبخاصة الأطفال غير المصحوبين. فمثلاً تم وزع مشرفين مجتمعيين في عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ في جميع بلدان اللجوء التي تأثرت بحالات الطوارئ في رواندا والشيكان، وفي غينيا بالنسبة للتدفق الجديد للاجئين من سيراليون. وفضلاً عن ذلك، تم وزع وحدة اقليمية لدعم الأطفال اللاجئين تضم ثلاثة موظفين في حالة الطوارئ في رواندا. وكانت لهذا المشروع الرائد الأهداف التالية : ضمان تجهيز المكاتب الميدانية على نحو

يكفي لتلبية احتياجات الأطفال؛ وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل لموظفي المفوضية والمنظمات غير الحكومية؛ وإرشاد ودعم الموظفين الميدانيين بشأن كيفية الاستجابة للمشاكل الملموسة؛ وتنسيق السياسة والأنشطة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية والسلطات المحلية.

٧٠ - وتواصل المفوضية العمل على تحقيق أهدافها بشأن الأطفال اللاجئين في تنسيق وثيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المهتمة؛ فمثلاً صدر بيان مشترك بشأن إجلاء الأطفال غير المصحوبين من رواندا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ مع اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتدعم المفوضية بنشاط دراسة الأمم المتحدة بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال، وهي الدراسة التي تظلم بها خبيرة معينة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأعدت المفوضية، مع اليونيسيف، في جملة أمور، بعثة ميدانية وشاركت فيها مع هذه الخبيرة وفريقها لاستعراض عملية الطوارئ في رواندا.

٣ - البيئة

٧١ - يكتسب البعد البيئي لحالات اللاجئين اهتماماً متزايداً لدى البلدان المضيفة ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي بوجه عام. وتوجد أغلب تجمعات اللاجئين في مناطق العالم الضعيفة إيكولوجياً مثل الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة ومناطق الغابات المطيرة المدارية.

٧٢ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، اعتمدت المفوضية "مبادئ توجيهية مؤقتة للإدارة الحساسة بيئياً لبرامج اللاجئين"، تركز على النهج الوقائية والفعالية لتخفيف المشاكل البيئية المرتبطة بمخيمات اللاجئين، مثل إزالة الغابات، وتهدف إلى الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

٧٣ - وعلى سبيل المثال، فإن استجابة المفوضية لحالة الطوارئ في بوروندي ورواندا سعت إلى التصدي لقضايا البيئة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وضعت المفوضية خطة عمل تركز على البيئة؛ وتم تأمين تنفيذها بفعالية بدعم من المانحين، وبمشاركة من الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما يجري علاج أثر وجود اللاجئين الروانديين على منطقة طبيعية وطنية في شرقي زائير عن طريق عمل تعاوني واسع النطاق من جانب الحكومة والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمات حفظ البيئة.

٧٤ - وسيكون من الأنشطة الرئيسية للمفوضية في عام ١٩٩٥ مواصلة تنفيذ المبادئ التوجيهية، ولا سيما تعزيز المشاريع البيئية المتصلة باللاجئين من خلال المشاركة النشطة للسلطات الحكومية والمانحين والمنظمات غير الحكومية واللاجئين أنفسهم.

٤ - المعونة والتنمية للاجئين/العائدين

٧٥ - من المنطقي أن ولاية المفوضية السامية التي تقضي بالعمل على إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين تعني ضمنا أن أنشطة المفوضية ينبغي أن ترتبط ببرامج تهدف إلى التنمية الطويلة الأجل. وعن طريق بناء روابط تعاضدية بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية، يمكن تقليل الاعتماد على الإغاثة، وضمان حلول لمشاكل اللاجئين بشكل أفضل، وتحقيق أفضل استثمار بمنع هذه المشاكل.

٧٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت المفوضية في مناقشات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان حدوث تفاعل أفضل، وبخاصة في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، بين عمليات التدخل الإنسانية وبين التنمية بهدف تأمين الاستدامة للحلول. وكان من بين هذه المناقشات ما جرى في اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، التي عقدت في روما في أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن المعونة والتنمية للعائدين.

٧٧ - وبناء على خبرة المفوضية، فإن تنفيذ مفهوم "الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية" ينبغي، من ناحية، أن يمكن المساعدة الإنسانية من تيسير إعادة دمج المشردين بنجاح في عملية انتعاش اجتماعي واقتصادي، ومن ناحية أخرى أن يقرّب جهود التنمية من الاهتمامات والأمانى المركزة على الناس. وبدون هذه الصلة المعززة، قد تتحول حلول الأزمات الإنسانية إلى مشاكل طائفية جديدة مسببة للانقسام.

٧٨ - وتتصدى المفوضية في تنفيذها لمفهوم "الاستمرارية" للاحتياجات والاهتمامات الإنسانية في سياق مجتمعي لا في سياق فردي. وهذا النهج، الذي يتحقق في المقام الأول من خلال استراتيجيات تستند إلى المناطق وما يسمى بالمشاريع سريعة التأثير، يهدف إلى دعم المصالحة والتعايش في مجتمعات ما بعد النزاع وذلك بوضع الاهتمامات الإنسانية في منظور إنمائي. وتم وضع "إطار للسياسة والمنهجية" تحقيقا لذلك ويجري تحسين طرائق إدارة البرامج لمواجهة الحالات الجديدة وتلبية الحاجات بشكل أفضل. وفي هذه الجهود يجري العمل على ربط عمليات المفوضية بشكل أوثق مع جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن الأطراف الثنائية الفاعلة.

٧٩ - وواصلت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحيانا، استعراض التجارب الهامة في مجال إعادة الإدماج للاستفادة من الدروس المستمدة منها. وشملت عمليات التقييم الأخيرة أفغانستان والصومال وطاجيكستان وكمبوديا وموزامبيق والبلدان السبعة المشاركة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين أمريكا الوسطى. ومن المقرر أيضا إجراء عمليات تقييم لمشاريع إدراج الدخل في مناطق اللاجئين التي تشترك فيها المفوضية والبنك الدولي في باكستان، والمشروع المشترك بين المفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإحياء مراعي جنوب خراسان، ومشروع إدراج الدخل للاجئين في جمهورية إيران الإسلامية؛ ومن المقرر إنجاز كلا المشروعين في عام ١٩٩٥.

جيم - إدارة البرامج وتنفيذها

١ - لمحة عامة

٨٠ - واصلت المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ توصيات فريقها العامل الداخلي المعني بإدارة البرامج والقدرة التنفيذية، وهي التوصيات التي أيدتها المفوضة السامية في تموز/يوليه ١٩٩٣. وكان من بين التوصيات الأساسية، التي نفذت الآن بالكامل، ما يتعلق بدورة البرمجة وإجراءاتها في المفوضية. ووفقا للإجراءات الجديدة، حدث تخفيض في مستوى تفاصيل البرامج التي تستعرض في المقر؛ كما تم منح الممثلين مرونة أكبر في إعادة توزيع بنود الميزانية في إطار المشاريع التنفيذية. وهذه التغييرات لم تؤد فحسب إلى تعجيل الموافقة على الميزانيات التنفيذية، بل أدت أيضا إلى زيادة المرونة في إدارة البرامج. وأضفى الطابع المؤسسي على تفويض مماثل للسلطة فيما يتعلق بالميزانيات الإدارية في كل من المقر والميدان.

٨١ - وخلال عام ١٩٩٤ أيضا، استمر تحسين النسخة الميدانية من البرامجيات الحاسوبية لنظام المعلومات المالية والإدارية؛ ومن المخطط إجراء تحسينات أخرى في عام ١٩٩٥.

٨٢ - ويجري حاليا استكمال مشروع دليل إدارة البرامج والمشاريع لشركاء المفوضية المنفذين. ويجري في الوقت نفسه تنقيح الدورة التدريبية لإدارة البرامج في المفوضية. ويركّز هذا التدريب بشكل أكبر على دورات تدريبية محددة للبلدان، ومن المخطط تكييف هذا النوع من التدريب لشركاء المفوضية المنفذين وإتاحته لهم.

٢ - الدعم العسكري لأنشطة المفوضية

٨٣ - جد نوعان من العلاقات بين المفوضية والعسكريين. وجاء النوع الأول نتيجة حالات عَهد فيها إلى العسكريين بمساعدة العمليات الإنسانية في صورة الاضطلاع بدور أمني، وهو ما ينطوي عادة على قيام صلة بين المفوضية وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنظر إلى الاستخدام المتزايد لعمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام دعما للأنشطة الإنسانية، أقرت المفوضة السامية بالحاجة إلى تحسين التفاهم، وإلى مبادئ وإجراءات تشغيلية جديدة، وإلى نُظم جديدة متبادلة الفائدة للتنسيق بين المفوضية والعسكريين. وأدى هذا إلى تعيين مستشار خاص للمسائل العسكرية والسوقيات في المقر في عام ١٩٩٣. وفضلا عن ذلك، قدمت المفوضية الدعم إلى إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة في تطوير الجزء المعني بالأنشطة الإنسانية في المنهج التدريبي الجديد لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبناء على الخبرة المكتسبة في يوغوسلافيا السابقة، نشرت المفوضية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الطبعة الأولى من دليل العسكريين في العمليات الإنسانية ونموذجا تكميليا لتدريب الموظفين الداخليين يحمل عنوان "العمل مع العسكريين".

٨٤ - وهناك شكل ثان للصلة بين المفوضية والعسكريين يعنى بالحالات التي يمكن فيها أن تكون المهارات أو الخبرات العسكرية الفريدة أو الموقوتة إضافة أساسية إلى أنشطة المفوضية في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ، أو الحالات التي تعبر فيها الحكومات مهارات عسكرية فريدة لدعم البرامج الجارية. وقد تم التطرق إلى أحد جوانب هذا النوع من التفاعل مع العسكريين فيما ورد أعلاه في مناقشة مجموعات الخدمات الشاملة (الفقرة ٤٧). وعلى نطاق أصغر، وإن لم يكن أقل أهمية، استجابت الحكومات أيضا إلى طلبات المفوضية، إغارة أفراد عسكريين مهرة لدعم العمليات الإنسانية الطارئة أو الجارية. وأشهر حالة معروفة هي عملية مد الجسر الجوي إلى سراييفو؛ فقد اشتمل على أفراد عسكريين معارين في خلية العمليات الجوية في مقر المفوضية، وكذلك في زغرب وسبليت في كرواتيا، وأنكونا في إيطاليا، وفي حالة إسقاط الإمدادات جوا على المجتمعات المحاصرة في البوسنة والهرسك، وفي قاعدة رينمين الجوية في فرانكفورت بألمانيا.

٣ - التقييم

٨٥ - شكّل موضوع الحلول الدائمة محورا رئيسيا في أنشطة التقييم التي اضطلعت بها المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت هذه الأنشطة استعراضا شاملا لسياسة وممارسة إعادة التوطين، ودراسة بشأن المعونة والتنمية للعائدين، واستعراضا لعملية المفوضية عبر الحدود الكينية - الصومالية. وتم الشروع في تقييم عملية العودة الطوعية إلى موزامبيق في الربع الأول من عام ١٩٩٥، على أن يتلو ذلك في نهاية السنة بحث برنامج إعادة الإدماج المرتبط بذلك.

٨٦ - ووفّرت أنشطة المفوضية في الاتحاد السوفياتي السابق محورا جديداً لقسم التقييم المركزي في العام الماضي. وتم اجراء دراستين حتى الآن، إحداهما تسعى إلى استقاء الدروس من عمليات المفوضية في القوقاز، والأخرى تبحث دور المفوضية في طاجيكستان.

٨٧ - وبدئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في إجراء تقييم شامل لسياسة وممارسة المفوضية بشأن لاجئي المناطق الحضرية. وتبحث المرحلة الأولى من هذا الاستعراض نهج المنظمة من منظور عالمي. وسيتلو ذلك عدد من الدراسات الفردية لعمل المفوضية مع لاجئي المناطق الحضرية في مواقع ميدانية مختارة.

٨٨ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٥، أُدمج قسم التقييم المركزي في دائرة التفتيش والتقييم الجديدة في المفوضية. ومن المتوقع أن تؤدي عملية إعادة الهيكلة هذه إلى دعم ملموس لطاقة الإشراف الداخلي للمفوضية وقدرتها على إجراء استعراضات مستقلة وشاملة لعنصري الفعالية والكفاءة على الصعيد التنفيذي.

دال - التطورات الإقليمية في أفريقيا

١ - غرب أفريقيا

٨٩ - فشلت جميع الجهود المبذولة خلال عام ١٩٩٤ في تحقيق السلم في ليبيريا، وظل الوضع هشاً حتى نهاية الفترة قيد الاستعراض. وأرغمت الأعمال العدائية التي استؤنفت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ نحو ٥٦ ٠٠٠ ليبيري على الفرار إلى غينيا و ١١٨ ٠٠٠ على الفرار إلى كوت ديفوار. وبدئ في تنفيذ برنامج للطوارئ استجابة للاحتياجات العاجلة. ورغم أن انعدام الأمن العام قد حال دون العودة إلى الوطن على نطاق واسع، فقد قدمت المفوضية المساعدة في عام ١٩٩٤ إلى ما مجموعه ٦ ٧٠٠ من العائدين، وقدمتها فيما بعد إلى قرابة ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين سيراليون في منروفيا وما حولها.

٩٠ - وفي سيراليون، تدنت حالة الأمن في نهاية عام ١٩٩٤ وانتقل القتال إلى مناطق أقرب إلى العاصمة فريتاون. وخوفاً من تدهور الأوضاع، عاد ٩٢٤ لاجئاً ليبيريا إلى الوطن بحراً في شباط/فبراير ١٩٩٥، تاركين نحو ٦ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من الليبيريين في فريتاون يتلقون مساعدة في إطار برنامج المفوضية للرعاية والإعالة. ومع ذلك، فإن المساعدة المقدمة إلى نحو ١٠ ٠٠٠ عائد محدودة جداً بالنظر إلى وعورة الاقليم الشرقي.

٩١ - وقد فر نحو ٤٥ ٠٠٠ من مواطني سيراليون إلى غينيا بعد حادث وقع في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في كامبيا، وهي مدينة تقع على حدود سيراليون. وشرعت المفوضية في تنفيذ برنامج للمساعدة الطارئة في شباط/فبراير وأنشأت مكتبا ميدانيا في فوريكاريا بغينيا. وتستضيف غينيا حالياً أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

٩٢ - وأدى تعيين حكومة جديدة في توغو إلى بعض التحسن في الحالة الأمنية والاقتصاد. وكشف استقصاء للأسر المنزلية للاجئين في كل من بنن وغانا أن عددهم نقص بنحو ٤٠٠ ٢١؛ ويُعتقد أن معظم هذا النقص يُعزى إلى عودة بعض اللاجئين التوغوليين طوعية إلى الوطن. ويؤمل، مع إقرار عضو عام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أن يختار مزيد من اللاجئين العودة الطوعية إلى الوطن في ١٩٩٥.

٩٣ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أدى العنف بين قبائل كونكومبا ونانومبا في شمال غانا إلى تشريد نحو ١٨٠ ٠٠٠ مواطن. وقدمت المفوضية، عملاً باستراتيجيتها الخاصة بالوقاية، وبناءً على طلب السلطات الغانية، مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين. وفي حين أن المشردين يعودون إلى مناطقهم الأصلية، فإن آخر التقارير تشير إلى أن النزاع قد تجدد، مما يعرض الأمن في المنطقة للخطر.

٩٤ - والتمس نحو ٤٠ ٠٠٠ من طوارق مالي اللجوء في بوركينا فاسو في الجزء الأول من عام ١٩٩٤ فراراً من الأحوال الأمنية المتدهورة في شمال مالي. وتم إنشاء مكتبين ميدانيين للمفوضية لتوفير الحماية

والمساعدة المادية. وقد توصلت حكومة النيجر وحركة الطوارق إلى اتفاق جديد للسلم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢ - منطقة البحيرات الكبرى

٩٥ - دفعت حرب نيسان/أبريل ١٩٩٤ حشوداً غفيرة من الروانديين إلى النزوح إلى البلدان المجاورة. بحلول آذار/مارس ١٩٩٥، كان ما يقرب من ١٣٠ ٢٠٢ ٢ من اللاجئين قد التمسوا اللجوء في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وبوروندي. بيد أن وجود عناصر مسلحة وسياسية من النظام السابق وسط اللاجئين أفرز مستوى عالياً من العنف في مخيمات اللاجئين، لا سيما في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومنع اللاجئين من التعبير بحرية عن رغبتهم في العودة ومن الاستفادة من المساعدة الدولية للقيام بذلك.

٩٦ - واضطلعت المفوضية، بعد التشاور مع الأمين العام، بعدد من المبادرات لإيجاد آلية أمنية، على مستوى المخيمات، تتيح للاجئين العيش في المخيمات في أمان وأمن نسبيين، والحصول على المساعدات دونما معوقات، واتخاذ قرار بحرية بشأن احتمال العودة في المستقبل.

٩٧ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، دعمت المفوضية الحكومة بزيادة مفرزة الشرطة من ٢١٠ أفراد إلى ٤٠٠ فرد لمعالجة المشكلات الأمنية في معسكرات اللاجئين.

٩٨ - وفي زائير، وقعت مذكرة تفاهم بين المفوضية والحكومة الزائيرية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تقضي بأن توجد المفرزة الزائيرية للأمن داخل المخيمات في منطقة كيفو، تحت رقابة فريق اتصال أمني دولي، على أن يكون اختصاصها: تحسين وضع القانون والنظام في مخيمات اللاجئين الروانديين؛ ومنع ممارسة التهريب والعنف ضد المرشحين للعودة الطوعية إلى الوطن؛ وحماية المنشآت وموظفي المهام الإنسانية؛ وتوفير الحراسة لقوافل العودة الطوعية إلى الوطن من مخيمات اللاجئين حتى الحدود.

٩٩ - وأثار المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، التوقعات لدى المجتمع الدولي بحدوث زيادة تدريجية في معدل العودة الطوعية إلى رواندا. وقد قامت المفوضية بترجمة خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر إلى خطة تنفيذية محددة لتسهيل العودة الطوعية، وكذلك لدعم عودة المشردين داخليا الذين بقوا في جنوب غرب رواندا إلى ديارهم طوعية وبسلام. وخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٩٥، عاد نحو ٩٠٠ ٦٠ لاجئ إلى رواندا، من بينهم ما يقرب من ٣٠٠ ٤٥ لاجئ ممن كانوا قد غادروا البلد في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وأخذوا يعودون بشكل تلقائي مع ذرياتهم. وساعد وصول المفرزة الزائيرية للأمن داخل المخيمات على تحسين الأمن قبل حركات العودة وخلالها من المخيمات حتى الحدود الرواندية. ومنذ وصول المفرزة في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٥، تمت إعادة نحو ٥٠٠٠ لاجئ من مجموع لاجئي عام ١٩٩٤ إلى بلدهم.

١٠٠- وقد استُهل مشروع رائد في بوروندي في نهاية عام ١٩٩٤ لتيسير العودة الطوعية إلى رواندا؛ فعاد نحو ٣٠٠ ١ لاجئ منذ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٠١- بيد أنه حدث منذ بداية آذار/مارس ١٩٩٥، أن تباطأت مرة ثانية حركة العودة الطوعية إلى الوطن، التي كانت قد اكتسبت زخماً نتيجة للمبادرات الموصوفة آنفاً. وكان من العوامل الهامة في هذا التطور زيادة الحوادث الأمنية في رواندا، وارتفاع عدد المقبوض عليهم من الذين يدعى مشاركتهم في الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، وعدم وجود نظام قضائي له مصداقيته.

١٠٢- وفي الوقت نفسه، برزت تعقيدات أخرى في بلدان اللجوء حيث أدى ما حدث مؤخراً من نقص في الأغذية إلى زيادة حدة التوترات في معسكرات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فر لاجئون جدد من العنف الذي وقع في بوروندي.

١٠٣- ورغمما عن النكسات، تواصل المفوضية الإعداد للعودة إلى الوطن. إذ يجري توسيع طاقة مراكز العبور والاستقبال في أجزاء شتى من رواندا. ويتواصل العمل في مشاريع إنعاش المجتمعات المحلية في مناطق العودة الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تزويد الحكومة بالمساعدة المؤسسية، وذلك من خلال وزارة التعمير بالدرجة الأولى.

٣ - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

١٠٤- تركزت أنشطة المفوضية في القرن الأفريقي خلال الفترة قيد الاستعراض على التوصل إلى حلول مستديمة، مع التشديد بوجه خاص على العودة الطوعية إلى الوطن. وأخذت حركات العودة المخططة إلى الوطن والتي كانت قد كُبحت أو عُطلت لأسباب شتى - بما في ذلك اعتبارات سياسية وأمنية وتمويلية - تكتسب زخماً من جديد. وهكذا، فإن العودة الطوعية للاجئين الأريتريين في السودان التي طال انتظارها بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في ظل مشروع رائد لإعادة ٢٥ ٠٠٠ شخص إلى وطنهم. وبحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥، كان ١٥ ٠٠٠ شخص قد عادوا، مع توقع استكمال المرحلة التجريبية بحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. ويقدر أن نحو ١٠٠ ٠٠٠ من لاجئ اريتري في السودان قد عادوا الآن طواعية فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤. وستشمل المرحلة التالية من عملية العودة إلى الوطن نحو ١٣٥ ٠٠٠ شخص يتوقع أن يعودوا خلال ١٩٩٥. وقد أدت محدودية التمويل المقدم من المانحين لعنصر الإنعاش في اريتريا إلى عدم إعداد مواقع التوطين بالشكل اللائق، علاوة على عدم كفاية البنية الأساسية والخدمات بقدر يضمن العودة المستديمة وعملية إعادة الإدماج. وقد أدرج نحو ١٥,٥ مليون دولار في الميزانية من أجل عملية العودة الطوعية وإعادة الإدماج في عام ١٩٩٥.

١٠٥- وشهدت اثيوبيا في نفس الحين زيادة في أعداد اللاجئين من ٦٣٠ ٢٧٢ شخصا في بداية عام ١٩٩٤ إلى ٣٤٨ ٠٨٠ شخصا في أوائل عام ١٩٩٥، مع تدفق تراكمي لأكثر من ٧٦ ٠٠٠ صومالي من شمال

غرب الصومال وأكثر من ٧ ٠٠٠ سوداني من جنوب السودان نتيجة لتجدد النزاع في الصومال واستمرار النزاع في السودان. وظل العدد التقديري للاجئين الجيوتيين (١٨ ٠٠٠) والكينيين (٨ ١٨٨) دون تغيير.

١٠٦- وتوقفت خطط إعادة اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم من المخيمات القائمة في شرق اثيوبيا في غضون عام ١٩٩٤ عندما أسفر تجدد النزاع في شمال غرب الصومال عن تدفق جديد من اللاجئين إلى شرقي اثيوبيا. ومع عودة الأمان النسبي إلى شمال غرب الصومال، يجري إحياء الخطط لمواصلة العودة الطوعية للصوماليين إلى وطنهم خلال عام ١٩٩٥. وبالمثل، استكمل وضع ترتيبات لعودة ما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ أثيوبي من السودان في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن تبدأ حركات العودة في نيسان/ابريل ١٩٩٥. وقد عُوّق تنفيذ البرنامج الشامل في اثيوبيا بسبب الوضع الأمني وصعوبة الوصول إلى مناطق البرنامج، خصوصا في شرقي أثيوبيا، خلال عام ١٩٩٤. وقد ساهم تحسن الأحوال السائدة منذ أوائل عام ١٩٩٥ إلى حد كبير في تجدد الزخم لشتى عمليات العودة إلى اثيوبيا ومنها.

١٠٧- وتحققت حركات أخرى هامة للعودة المنظمة إلى الصومال في ١٩٩٤، حيث عاد نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص من كينيا في إطار عملية عبور الحدود من كينيا إلى الصومال التي بدأتها المفوضية. وقد عاد ١٢ ٠٠٠ صومالي آخرون بحلول آذار/مارس ١٩٩٥، مع استمرار العملية من أجل إعادة ما يصل مجموعه إلى ٧٥ ٠٠٠ صومالي ومساعدتهم على إعادة الاندماج في مواطنهم الأصلية. وعلى الرغم من سوء الأحوال الأمنية بصفة عامة في جنوب الصومال، فقد عاد ما يزيد عن ١١٤ ٠٠٠ صومالي من كينيا بمساعدة من المفوضية إلى مواطنهم الأصلية الآمنة فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٠٨- واستمرت الاستفادة من تنفيذ المشاريع السريعة التأثير على نطاق المجتمع المحلي وبمشاركة نشطة من أهالي المحليات، ومنهم العائدون أنفسهم، كأداة رئيسية لجلب المساعدة، ومن ثم الاستقرار، إلى مناطق العودة في الصومال. ويجري اتباع نهج مماثل في شمال غرب الصومال من أجل تعزيز البنية الأساسية والخدمات لاستيعاب العائدين في مواطنهم الأصلية. وقد رُصد ما يقدر بـ ٢٦,٨ مليون دولار في ميزانية عام ١٩٩٥، ليشمل عملية عبور الحدود من كينيا والمساعدة على إعادة الاندماج في شمال غرب الصومال. ومن المتوقع أن تكفل زيادة المدخلات من الوكالات الإنمائية والجهات المانحة الاستدامة لإعادة ادماج العائدين إلى مواطنهم.

٤ - الجنوب الأفريقي

١٠٩- في أنغولا، وفيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ووقت توقيع بروتوكول لوساكا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، واصلت المفوضية مساعدة ١١٢ ٠٠٠ عائد ومشرّد داخليا يعيش معظمهم في مقاطعات زائير وأويغي وموكسيكو ولوندا سول. وأعانت الجهود المتواصلة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام على تمكين الوكالات من الوصول إلى مختلف أنحاء البلد للأغراض المتعلقة بتقديم المساعدة خلال معظم عام ١٩٩٤. بيد أن تصاعد النشاط العسكري قبل أيام قليلة من توقيع بروتوكول لوساكا منع وصول وكالات الأمم المتحدة إلى مقاصدها، ولم تتيسر للمفوضية سبل الوصول مرة أخرى إلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

كما شاركت المفوضية في بعثة قامت بالإعداد لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك فيما بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٥، الذي وجه في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥.

١١٠- وفي أوائل عام ١٩٩٥، كان وقف إطلاق النار ساريا، وإن كانت ثمة تقارير تفيد وقوع انتهاكات من جانب الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي حين أن تنفيذ عملية السلم يجري على نحو بطيء، فإن الوصول ممكن حاليا إلى معظم أنحاء البلد مما حسّن من توصيل المساعدة الإنسانية.

١١١- وتقوم المفوضية باستيفاء خطتها لعام ١٩٩٢ بشأن عملية العودة الطوعية للأنغوليين إلى وطنهم. وفي خلال معظم عام ١٩٩٥، من المقرر أن يتم التركيز على التخزين المسبق للأغذية والمواد غير الغذائية في مناطق العودة الرئيسية، مما يدعم حركات العودة التلقائية إلى أنغولا. وستقدم المساعدة في نفس الوقت لتعزيز الأنشطة في قطاعات المياه والصحة والتعليم. ومن المرجح أن تبدأ عمليات النقل التي تنظمها المفوضية في عام ١٩٩٦.

١١٢- وظل الوضع السياسي في موزامبيق مستقرا في عام ١٩٩٤، كما يتضح من التسريح الناجح للمقاتلين والانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر تحت إشراف عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

١١٣- وبحلول نهاية عام ١٩٩٤، كان نحو ١,٦ مليون شخص قد عادوا إلى موزامبيق منذ توقيع اتفاق السلم العام في عام ١٩٩٢. وخلال سنة ١٩٩٤ وحدها، وفي سياق جهود المفوضية لتسريع عملية العودة إلى الوطن، نقل نحو ٢٧١ ٠٠٠ شخص إلى الوطن من ستة من بلدان اللجوء. وعاد ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ آخرون من تلقاء أنفسهم خلال نفس السنة.

١١٤- وفي نفس الوقت، كثفت أنشطة إعادة الإدماج في مناطق العائدين الرئيسية عن طريق تنفيذ ٤٨٦ مشروعا سريع التأثير في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والطرق، وتوزيع ما يزيد عن ١٨٠ ٠٠٠ مجموعة من البذور والأدوات، ومواصلة أنشطة التنبيه إلى خطر الألغام.

١١٥- ومن المتوقع أن يعود ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين المتبقين من ملاوي وزمبابوي وجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٥، وذلك عن طريق النقل المنظم في معظم الحالات. وقد بدأت أولى التحركات، ومن المتوقع أن تتزايد، عقب موسم الأمطار في نيسان/أبريل. وسينفذ برنامج أكثف وأكثر استهدافا يتكون من نحو ١ ٠٠٠ مشروع سريع التأثير في عام ١٩٩٥، مع التركيز على مناطق العائدين الرئيسية. وتهدف هذه المشاريع في الوقت نفسه إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية وهياكل الحكم المحلي.

١١٦- وفي موزامبيق، تهدف استراتيجية المفوضية لإعادة الإدماج، التي أقرتها الحكومة والجهات المانحة الرئيسية، إلى إيجاد روابط مع البرامج الإنمائية الأطول أجلا. وقد استهلكت المناقشات بشأن البرامج المشتركة

مع شتى المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. ومن المنتظر أن تساهم الروابط المقامة مع البرامج الأخرى في استدامة الأنشطة وتمكين المفوضية من تخفيض برنامجها ووجودها في الميدان تدريجياً بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتعتزم المفوضية أن تنهي تدريجياً مشاركتها في مجال الإمداد والتموين بالأغذية قرابة حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن طريق استيعاب العائدين في فئة السكان المتضررين. ويمكن أن تعاق عملية الإلغاء التدريجي لبرامج الإمداد والتموين بالأغذية وبرامج المساعدة الأخرى بفعل الظروف المناخية المعاكسة مثل الجفاف، أو نقص التمويل، أو الافتقار إلى برامج إنمائية أطول أجلاً تدعم الطاقة المؤسسية للحكومة أو بطء الشروع فيها.

١١٧- وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الانفاق في أفريقيا ٥٠٦,١ ملايين دولار، أنفق ١٦٧,٤ مليون دولار منها في إطار البرامج العامة و٢٢٨,٧ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

هـ - التطورات الإقليمية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي

١ - أمريكا الوسطى والمكسيك

١١٨- اختتم رسمياً في حزيران/يونيه ١٩٩٤، في الاجتماع الدولي الثالث للجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى المعقود في مكسيكو، العملية التي استهلها المؤتمر. وأنشأت البلدان السبعة المشاركة - بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس - إطاراً لتنسيق الأعمال في فترة ما بعد المؤتمر واعتمدت إعلاناً بالتزامات لتوطيد الحلول الدائمة في المنطقة.

١١٩- واعتمد الملتقى الدولي الذي عقد في سان خوسيه للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان كرتاخينا، والذي نظمته المفوضية ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تحت رعاية حكومة كوستاريكا، إعلان سان خوسيه بشأن اللاجئين والمشردين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويعالج الإعلان القضية الأساسية المتعلقة بمواءمة المعايير والإجراءات القانونية بغية توطيد الحلول الدائمة الخاصة بالعودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي في أمريكا الوسطى والمكسيك وبليز، واستمرار عودة لاجئي غواتيمالا الطوعية إلى الوطن من المكسيك.

١٢٠- وتم إيجاد حلول مستديمة لغالبية لاجئي أمريكا الوسطى من خلال عملية السلم الإقليمي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكدت أنشطة المفوضية في أمريكا الوسطى، وإن يكن بدرجة أقل في غواتيمالا، على المسائل القانونية والحماية الدولية. وحاولت المفوضية أن تدعم قدرة الحكومات على معالجة الأمور المتصلة باللاجئين بمساعدتها على صياغة تشريعات وطنية بشأن اللجوء واللاجئين، والتشجيع على انجاز الالتزامات الوطنية المقدمة في اجتماع لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، ودعم الحكومات في تنفيذها للمبادئ التوجيهية لإعلان سان خوسيه.

١٢١- وفي الوقت نفسه، استمر العمل على توطيد الحلول الدائمة. ففي بليز، ستستمر المشاريع السريعة التأثير طوال عام ١٩٩٥ على مستوى مخفض يهدف إلى تيسير الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي لعدد ٦٠٠ ١٠ من اللاجئين والأشخاص غير المسجلين الذين يعدون في حالة شبيهة بحالة اللاجئين. وفي السلفادور، ستستكمل بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٥ البرامج السريعة التأثير التي ساعدت على اندماج ما يقرب من ٣١ ٥٠٠ عائد سلفادوري. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية إعادة حالات فردية طوعية إلى الوطن، وإندماج اللاجئين الذين اختاروا البقاء في بلدان اللجوء.

١٢٢- وظلت العودة الطوعية للاجئين الغواتيماليين من المكسيك إلى وطنهم وإعادة اندماجهم وتأهيلهم تمثل التحدي البارز في المنطقة. وقد عاد ما مجموعه ٦ ٠٠٠ لاجئ غواتيمالي من المكسيك إلى وطنهم خلال عام ١٩٩٤ رغم المشكلات الأمنية المستمرة وندرة الأراضي المتاحة للعائدين والافتقار إلى اتفاق للسلم. وقد أوصل ذلك مجموع عدد العائدين الغواتيماليين الذين تساعدهم المفوضية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عن طريق المشاريع السريعة التأثير والمساعدات الأخرى، إلى أكثر من ١١ ٠٠٠ عائد.

١٢٣- وفي حين أن اتفاق حقوق الإنسان بين حكومة غواتيمالا والمعارضة المسلحة المتمثلة في الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد عجز عن تحسين الحالة الأمنية في البلد، فإن من المنتظر أن يؤدي إنجاز اتفاقات السلم، بوساطة الأمم المتحدة، إلى توفير إمكانية العودة إلى الوطن لنحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ خلال عام ١٩٩٥.

١٢٤- ويرجح أن تكتمل التحسينات في مستوطنات اللجوء في كامبيتشي وكوينتانا رو في المكسيك بحلول نهاية عام ١٩٩٥، مما يمكن المفوضية من أن تبدأ بالتدريب في نقل المسؤوليات عن البنية الأساسية والخدمات إلى السلطات المكسيكية. ويمكن أن يتأخر الإنهاء التدريجي لمساعدات المفوضية، المنتظر أن يبدأ في عام ١٩٩٦، بفعل الأحوال السياسية والاقتصادية المضطربة في المكسيك. فلا يزال هناك العديد من المشاكل القانونية الصعبة بدون حل، بما في ذلك مركز اللاجئين وحقوق حيازة الأراضي التي يشغلونها.

٢ - أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢٥- أفضت عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى تقليل العنف والقلق السياسية، ومهدت الطريق أمام العودة الطوعية للاجئين هايتي الذين لجأوا إلى الجمهورية الدومينيكية وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي منذ أواخر ١٩٩١. وقدمت المفوضية خلال عام ١٩٩٤ المساعدة إلى نحو ٢٠٩ ١ من العائدين إلى هايتي. ورغم أن الأحوال السياسية في هايتي التي لا تزال هشة، استمرت دون انقطاع العودة الطوعية لمجموعات صغيرة تحت رعاية المفوضية. بحلول نهاية عام ١٩٩٥، سيكون قد تم إعادة نحو ١ ٠٠٠ لاجئ من الجمهورية الدومينيكية وكوبا وبلدان أخرى في المنطقة. وقد يعود ١ ٤٠٠ آخرون من مواطني هايتي طوعية خلال هذه السنة.

١٢٦- وقد أُعيت خطط المفوضية لمساعدة العائدين والمناطق المتأثرة بهم عن طريق إعادة الإدماج والمساعدة المادية والتدريب، من جراء نقص استجابة المجتمع الدولي لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل هايتي. وما لم يقدم دعم دولي واف فإن الفقر المدقع في البلد والمستقبل غير المتيقن للحكومة الديمقراطية الحالية يمكن أن يؤدي إلى تدفقات أخرى إلى الخارج.

١٢٧- واستمر وصول ملتمسي اللجوء من خارج المنطقة إلى أمريكا اللاتينية، ولا سيما إلى أمريكا الجنوبية. بيد أن تدفق ملتمسي اللجوء من أفريقيا إلى البرازيل قد تناقص. وتم التشجيع على الإدماج المحلي بوصفه الحل الدائم للاجئين في المنطقة.

١٢٨- وكما حدث في أمريكا الوسطى، تركزت أنشطة المفوضية على الحماية الدولية. فركزت المفوضية على تعزيز قانون اللجوء ونشره وعلى المشاركة النشطة، مع الحكومات، في تنظيم وعقد دورات متخصصة عن حماية اللاجئين/العائدين، لأفراد القوات المسلحة المشتركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢٩- وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الإنفاق في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ٣٩,٧ مليون دولار، أنفق منها ٢٠,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ١٨,٩ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

واو - التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا

١ - جنوب آسيا

١٣٠- في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة ميانمار والمفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، افتتحت المفوضية مكتب اتصال في يانغون في شباط/فبراير ١٩٩٤، وأتمت بحلول نهاية العام وزع ١٣ موظفا في ولاية راخين.

١٣١- وفيما بين ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عندما بدأ تدخل المفوضية، و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، عاد ٤٧١ ١٢٦ من السكان المسلمين طواعية من المخيمات الموجودة في بنغلاديش إلى ولاية راخين - بميانمار، على الرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بمرافق العودة إلى الوطن بسبب الإغصار الذي حدث في أيار/مايو ووقف التحركات لمدة ثلاثة أسابيع في تشرين الأول/أكتوبر لكبح انتشار الطاعون. وإجمالا، تمت عودة أكثر من ١٢٩ ٠٠٠ شخص. وأغلقت ثمانية مخيمات في بنغلاديش وقيم اللاجئين المتبقون البالغ عددهم ٦٨ ٠٠٠ في عشرة مخيمات. وقد أبلغ عن حالات حماية قليلة من مخيمات بنغلاديش ويستطيع موظفو المفوضية الوصول إلى جميع العائدين في ولاية راخين بدون عوائق. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٥، قامت المفوضية بزيارة جميع الثلاثين عائدا المحتجزين في السجن في مدن سيتوي وموانغداو وبوثيراونغ.

١٣٢- وقد زود العائدون بمجموعة من مساعدات العودة إلى الوطن، وبمنح نقدية لكل فرد ومنح إسكان للأسر، وخصص غذائية لمدة شهرين. وبالإضافة إلى ذلك، وابتغاء تحسين معيشة السكان بصفة عامة في مناطق استقبال العائدين في ولاية راخين، جرى تنفيذ أكثر من ١٢٠ مشروعاً صغيراً للمساعدة على إعادة الإدماج. وقد تعطل بدء برنامج إعادة الإدماج بسبب الافتقار إلى قدرة التنفيذ والمشكلات السوقية المتصلة بعدم وجود البنية الأساسية في هذه المنطقة النائية. وقد حلت هذه المشكلة عندما منحت السلطات منظمات غير حكومية معينة تصريحاً بالعمل. وتعد الصحة والمياه والمرافق الصحية والبنية الأساسية الرياضية قطاعات ذات أولوية. وقد حقق برنامج الأغذية العالمي تقدماً جماً في مخطط الغذاء مقابل العمل لتوفير فرص العمالة من خلال مشاريع صغيرة تشمل إصلاح الطرق الفرعية وحفر البرك.

١٣٣- وعاد ٨٠٠ ١٧ لاجئ سريلانكي تقريباً إلى سري لانكا من تاميل نادو خلال الفترة قيد الاستعراض، وتبقى ٥٣ ٠٠٠ لاجئ في مخيمات في الهند. وقد أثر توقف القتال بين حكومة سري لانكا ونمور تحرير تاميل إيلاام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تأثيراً إيجابياً على حركات العودة إلى الوطن. ففيما بين ٢٧ شباط/فبراير و ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ عاد ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص إلى سري لانكا. ومن المنتظر أن يعود ١٠ ٠٠٠ شخص آخرون على الأقل إلى الوطن خلال التحركات المقبلة المقرر لها أن تتم في آب/أغسطس ١٩٩٥.

١٣٤- وحدث نقص طفيف في عدد اللاجئين الحضريين في دلهي. وبلغ عدد المسجلين لدى المفوضية نحو ٢٣ ٠٠٠ شخص، من الأفغان بالدرجة الأولى، وإن كان ٥٠ في المائة فقط منهم يحصلون على مساعدة مالية. وقد حدد مسح جارٍ لحالات اللاجئين الأسر التي يحتمل أن لديها مهارات تمكنها من الاشتغال بالأعمال الحرة؛ فتم تزويدها بمنحة مقطوعة بدلاً من المساعدة الشهرية. كما أتاح المسح تحديد اللاجئين غير المحتاجين إلى المساعدة المادية الدولية والذين تقدم لهم المفوضية الآن الحماية القانونية فقط.

١٣٥- ولم يتم العثور على حلول دائمة من أجل ٨٦ ٠٠٠ بوتاني من ملتسمي اللجوء واللاجئين في نيبال رغماً عن جولتين من المحادثات بين الحكومتين المعنيتين في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥. ومن المقرر إجراء مزيد من المحادثات. ومن المحتمل أن يشمل الحل النهائي للمشكلة العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي.

١٣٦- وقد تحول التركيز عن أنشطة الاغاثة، مثل تشييد المآوي، وتطوير شبكات المياه، وتوفير مرافق صحية ملائمة، إلى أنشطة تعمل على تحسين نوعية الحياة، مثل التعليم والأنشطة المدرة للدخل والتدريب المهني. وأعطيت الأولوية إلى زيادة مشاركة اللاجئين، لا سيما مشاركة النساء، في إدارة المخيمات.

٢ - شرق آسيا

١٣٧- واصلت المفوضية الاحتفاظ بوجود لها في كمبوديا نظراً لتدهور الحالة الأمنية، خصوصاً في مقاطعات الشمال الغربي. وقد عولجت احتياجات إعادة إدماج العائدين من الفئات الضعيفة. ورصدت

المفوضية الأحوال والتمست حلولاً دائمة من أجل نحو ٤٠٠٠ من ذوي الأصول الإثنية الفيتنامية المحصورين في شري توم على الحدود ما بين فيت نام وكمبوديا. كما ساعدت المفوضية اللاجئين الكمبوديين العائدين من شتى البلدان.

١٣٨- وفي مستهل عام ١٩٩٥، بلغ مجموع اللاجئين في الصين ٢٨٧ ٠٨٦؛ غالبيتهم ٢٨ ٥٠٠ من لاجئي الهند الصينية من أصل فييتنامي، و ١ ٥١١ من أصل لاوي، و ٣٠ من أصل كمبودي. وقد عاد ما مجموعه ٤٠٨ لاويين إلى وطنهم في عام ١٩٩٤. ورغم أن برنامج العودة الطوعية إلى الوطن بالنسبة للاجئين اللاويين اختتم رسمياً في عام ١٩٩٤، فإن إمكانية العودة الطوعية ظلت قائمة أمام الحالات المتبقية.

١٣٩- وفي عام ١٩٩٤، سعت المفوضية، بموافقة الحكومة الصينية، إلى إعادة توجيه برنامجها لتقديم المساعدة المحلية إلى اللاجئين الفيتناميين في هذا البلد، لجعله يستهدف أفقر المستوطنات من أجل النهوض بالاكْتفاء الذاتي الطويل الأجل. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٥.

١٤٠- واستمر تدفق الفيتناميين من ملتسمي اللجوء على اليابان لفترة ممتدة في عام ١٩٩٤ وإن يكن على مستوى منخفض. وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع عدد الحالات في اليابان ٤٨١ شخصاً؛ وبحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ كانت العودة الطوعية إلى الوطن قد خفضت هذا العدد إلى ٣٨٦ شخصاً.

١٤١- وفي عام ١٩٩٤ والشهرين الأولين من عام ١٩٩٥، عاد ٦٧٢ فييتنامياً من الموجودين في اليابان في إطار برنامج العودة الطوعية إلى الوطن. وفي عام ١٩٩٥، ستواصل المفوضية جهودها، بالتعاون مع الحكومة، لالْتماس حلول دائمة لمن تبقى من ملتسمي اللجوء واللاجئين الفيتناميين في اليابان.

خطة العمل الشاملة

١٤٢- تناقصت العودة الطوعية للفيتناميين غير اللاجئين إلى الوطن من المخيمات الموجودة في المنطقة في عام ١٩٩٤ إلى ١٢ ٥٥١ حالة عودة طوعية فقط مقابل ١٩ ٢٣٣ حالة في عام ١٩٩٣. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٥، عاد ٢ ٧٤٣ شخصاً. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، كان هناك ٤٣ ٨١٥ فييتنامياً متبقين في المخيمات في بلدان اللجوء الأول في آسيا. ومن هذا المجموع، تم فرز ٤٠ ٧٠٠ حالة ينتظر أن تعود إلى فيت نام. وفي عام ١٩٩٤، انتهى بنجاح تحديد مركز اللاجئين بصفة أولية بالنسبة لجميع ملتسمي اللجوء الفيتناميين في إطار خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية.

١٤٣- وقد أبرمت اتفاقات بين فيت نام والبلد المضيف والمفوضية بشأن طرائق عودة الفيتناميين غير اللاجئين المتبقين في المخيمات، وتم ذلك مع ماليزيا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ومع الفلبين في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، فضلاً عن اتفاق مماثل تم التوصل إليه مع إندونيسيا في عام ١٩٩٣. وفي أوائل عام ١٩٩٥، نوقشت الترتيبات المتعلقة بتبسيط إجراءات عودة جميع الفيتناميين الذين وجد أنهم لا يستأهلون مركز اللجوء؛ وهذا من شأنه أن يُسرّع من معدل العودة.

١٤٤- وواصلت المفوضية رصدتها للعائدين لضمان استقبالهم وإعادة إدماجهم بأمان وكرامة. وقد حققت المفوضية في جميع الادعاءات المتعلقة بالاضطهاد وتبين أنه لا أساس لها من الصحة.

١٤٥- وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، كان هناك ٦١٠ ٨ لويين في المخيمات التي تقدم المفوضية المساعدات لها في تايلند، واستمر البحث عن حلول دائمة لهم في إطار خطة العمل الشاملة. وجرى تشجيع عودة نحو ٤٠٠ ٧ شخصا من هذه المجموعة طوعية إلى الوطن، في الوقت الذي استكمل فيه التجهيز لإعادة توطين نحو ٢٠٠ ١ شخص. ولم تسجل حالات وصول جديدة خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٤٦- وفي الاجتماع الثلاثي الأطراف السابع بين حكومة تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمفوضية، المعقود في باتايا بتايلند في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتفق على تكثيف الجهود لتحديد مواقع التوطين المناسبة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإدخال خيار ثالث لإعادة الإدماج، أي العودة في مجموعات صغيرة إلى القرى القائمة. وقد عقدت من أجل هذا الغرض اجتماعات عمل ثلاثية الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٥ أقرت فيها النتائج الإيجابية للعودة إلى الوطن في عام ١٩٩٤، فقد عاد ٥٩٣ ٥ لاويا في عام ١٩٩٤ وعاد ٢٥٠ ١ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥، وتركزت المناقشة على الجهود التي تبذل لاستكمال العودة إلى لاو.

١٤٧- واختير موقع استيطان بان ناساد في مقاطعة خامواني بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث عادت بنجاح أول مجموعة مكونة من ٦١٣ لاجئا في شباط/فبراير ١٩٩٥، لكي يستوعب ٣٠٠٠ عائد بصفة أولية ممن اختاروا هذا الشكل من إعادة الإدماج. كما بدأ المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي في بوكيو في استقبال العائدين في عام ١٩٩٤، ويجري العمل على توسيعه.

١٤٨- واجتمعت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بالاجئي الهند الصينية في جنيف في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، ووافقت بتوافق الآراء على جعل نهاية عام ١٩٩٥ الموعد المستهدف لإكمال جميع الأنشطة التي تجري بموجب خطة العمل الشاملة في بلدان اللجوء الأول. وقد اتفق على تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت بعد ذلك في هونغ كونغ بالنظر إلى العدد الكبير من سكان المخيمات هناك. ولاحظت اللجنة التوجيهية بقلق أن أعدادا كبيرة من الفيتناميين غير مؤهلين لمركز اللاجئين رفضت العودة الطوعية إلى الوطن. وسلمت اللجنة بأهمية الإجراءات المبسطة والهدف الشهري المتفق عليه بشأن عودة ٦٠٠ ٣ شخص على الأقل من غير اللاجئين المتبقين في المخيمات إلى فييت نام، وسلمت أيضا بسلامة التنفيذ الموقوت لبرامج العودة المنظمة.

١٤٩- وأقرت اللجنة التوجيهية بأن نتائج عودة ١٧٢ ٥ لاويا طوعية من تايلند إلى الوطن في عام ١٩٩٤ كانت مشجعة على وجه الخصوص، حيث كان هذا أعلى رقم سنوي يتحقق منذ استهلال البرنامج في عام ١٩٨٠.

١٥٠- وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الإنفاق في آسيا وأوقيانيا ١١٩,٧ مليون دولار، أنفق منها ٤٩,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٦٩,٩ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

زاي - التطورات الإقليمية في أوروبا

١ - أوروبا الغربية

١٥١- اكتسب الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، مع انضمام النمسا وفنلندا والسويد إليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أهمية مضافة كشركاء للمفوضية، فيما يتعلق بالدعم السياسي والمادي معاً. وأكدت المفوضية السامية مع رئيس اللجنة الأوروبية رغبتهما المشتركة في تدعيم التعاون القائم. كما تكثف التعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٥٢- وركزت المناقشات التي دارت بين المفوضية ورئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن تنسيق سياسة اللجوء على توفير الحد الأدنى من الضمانات لإجراءات اللجوء، وتعريف اللاجئين، وعلى أمر آخر ذي أهمية خاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى هو استخدام اتفاقات إعادة القبول و"البلدان الثالثة الآمنة" في إجراءات اللجوء. وواصلت المفوضية مشاوراتها مع الحكومات بشأن مفهوم الحماية المؤقتة وتنفيذها بخصوص يوغوسلافيا السابقة.

١٥٣- وتبين الأرقام المؤقتة أن نحو ٣٤٠ ٠٠٠ شخص تقدموا بطلبات اللجوء في بلدان أوروبا الغربية في عام ١٩٩٤، بما يقل بنسبة ٤٠ في المائة عن رقم عام ١٩٩٣ البالغ ٥٦٠ ٠٠٠ شخص. وكان الاتجاه النزولي جلياً في ألمانيا وبلجيكا والدانمرك وسويسرا والسويد وفنلندا والنرويج. بيد أن عدد طلبات اللجوء الجديدة ازداد بشدة في بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة وهولندا. وقد منح نحو ٤٧ ٠٠٠ شخص مركز اللاجئين مقابل ٤٨ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٣. وسمح لما يقرب من ٥٨ ٠٠٠ شخص بالبقاء لأسباب إنسانية أو ما يماثلها مقابل ٥٩ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٣. وتشير الأرقام المؤقتة إلى أن نحو ٣٨٠ ٠٠٠ طلب اللجوء قد رفضت مقابل ٥١٥ ٠٠٠ طلب في عام ١٩٩٣.

١٥٤- وقدمت المفوضية المشورة للحكومات بشأن تنفيذ الاتفاقية المتصلة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، لا سيما في سياق التدفقات الحالية للاجئين. وقد حثت المفوضية الحكومات على مواصلة توفير إجراءات لجوء منصفة لمن يحتاجون إلى الحماية، بغض النظر عن التدابير العامة لمراقبة الهجرة. وكررت المفوضية مناشدتها وضع سياسة شاملة للتصدي لقضايا اللجوء والهجرة، مع الإبقاء على تمييز واضح بين اللاجئين والمهاجرين.

٢ - أوروبا الوسطى والشرقية

١٥٥- استمرت أنشطة المفوضية في أوروبا الوسطى والشرقية في التركيز على الحماية، وتعزيز قانون اللاجئين، وبناء المؤسسات، والتدريب، وبرامج المساعدة المحدودة لملتسمي اللجوء حيثما لا توجد هياكل وطنية لهذا الغرض. وقد تركزت الجهود على وضع إجراءات منصفة وفعالة لتحديد الأهلية يستطيع ملتسمو اللجوء الاستعانة بها. وفي حين أن عدد اللاجئين المعترف بهم لا يزال محدودا في أوروبا الوسطى، فإن معظم البلدان توفر حماية مؤقتة لأعداد كبيرة من الأشخاص الفارين من مناطق النزاع في يوغوسلافيا السابقة. كما تأثرت هذه البلدان بحركات الهجرة العابرة التي كثيرا ما تطمس الفارق بين المهاجرين وملتسمي اللجوء الحقيقيين. وقد كثفت نقاط مراقبة الحدود من أجل كبح تحركات الناس المخالفة للقواعد. كما ضاعفت المفوضية من بعثات الحدود لتوعية الموظفين بحقوق اللاجئين.

١٥٦- وفي حين أن جميع دول أوروبا الوسطى قد وقعت على الاتفاقية المتصلة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، فإن دولتين منها فقط اعتمدتا تشريعات وطنية لتنفيذ أحكام هذين الصكين. وتقدم المفوضية المساعدة للبلدان التي لا تزال تشريعاتها في مرحلة الصياغة. وفي الوقت نفسه، أبرم عدد كبير من اتفاقات إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى وفيما بين بلدان أوروبا الوسطى ذاتها. ويكتسب سن تشريعات اللاجئين في بلدان أوروبا الوسطى أهمية إضافية من أجل منح ملتسمي اللجوء سبل الاستفادة من إجراءات تحديد الأهلية. وواصلت المفوضية تدعيم حركة المنظمات غير الحكومية الوليدة، ولا سيما بالتعاون مع المستشارية الأوروبية المعنية باللاجئين والمنفيين.

١٥٧- وواصلت المفوضية مساعدة الدائرة الاتحادية الروسية للهجرة في وضع إجراء منصف وفعال لتحديد الأهلية. وفي الوقت نفسه، قدمت المفوضية المساعدة إلى نحو ٥ ٠٠٠ ملتسم للجوء من المعوزين والضعفاء. واستهلت المفوضية حملة إعلامية حاشدة استقطبت زخما جما، بهدف خلق وعي جماهيري بمحنة اللاجئين.

١٥٨- وبناء على الطلب المقدم من الحكومة الروسية وموافقة الأمين العام عليه، تقوم المفوضية بمساعدة نحو ٢١٠ ٠٠٠ شخص نزحوا نتيجة للأحداث في الشيشان إلى جمهوريات الأنغوش وداغستان وشمال أوسيتيا المجاورة. وبرنامج المفوضية هو جزء من جهد أوسع نطاقا مشترك بين الوكالات تجلى في نداء الأمم المتحدة الموحد الذي وجه في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥. ويستند البرنامج إلى تقسيم محكم للعمل بين وكالات الأمم المتحدة والتعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وللبرنامج إطار زمني للتنفيذ يتكون من ستة أشهر تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد وزعت المفوضية فرقنا استجابة لحالات الطوارئ ولها مكاتب في فلاديكافكاز (شمال أوسيتيا) ونازاران (الأنغوش) وماخاشكالا (داغستان).

١٥٩- واستمرت برامج المفوضية في جورجيا وأذربيجان وأرمينيا، التي كانت قد استهلت في أواخر عام ١٩٩٢، خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يزال تشريد السكان شاغلا رئيسيا في هذه المنطقة، حيث يوجد نحو ٩٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا ولاجئ في أذربيجان؛ ونحو ٤٢٠ ٠٠٠ في أرمينيا؛ وما يقرب

من ٢٨٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في جورجيا. وفي حين ان الاحتياجات هائلة، لا سيما إلى المأوى، فإن القيود المالية قد اضطرت المفوضية إلى تركيز مساعدتها على أكثر الجماعات تضررا فقط.

١٦٠- وفي جورجيا، قدم برنامج المفوضية للمساعدة رعاية وإعالة محدودتين للمشردين داخليا من أبخازيا وجنوب أوسيتيا. كما ان اتفاقا رباعي الأطراف وقع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ من أجل إعادة نحو ٢٥٠ ٠٠٠ مشرد داخليا إلى أبخازيا، قد أناط بالمفوضية رئاسة اللجنة الرباعية الأطراف التي أنشئت للإشراف على هذه العملية. وقد بدأت العودة المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلا أنها توقفت بعد عودة ٣١١ شخصا. وعلى الرغم من الاهتمام الهائل المكرس للمشكلة في محادثات الجوار التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي تشارك المفوضية فيها بنشاط، تعذر استئناف العودة إلى الوطن. بيد أنه أفيد بأن أعدادا كبيرة من الناس قد عادت طوعية. ولا يزال الوضع العام متقلبا.

١٦١- ورغمما عن العديد من قرارات مجلس الأمن الداعية إلى إزالة العقوبات من أمام العودة إلى الوطن، تعذر التوصل إلى توافق آراء بشأن جدول زمني مجد. ورغمما عن ذلك، تواصل المفوضية الاحتفاظ بوجود في أبخازيا. كما أثّر هذا الجمود على تصميم برنامج المفوضية الذي يركز على أكثر حاجات المشردين إلحاحا وليس على العودة الطوعية إلى الوطن. وفيما يتعلق بجنوب أوسيتيا والعودة المحتملة من شمال أوسيتيا إلى جورجيا، دعت المفوضية إلى المشاركة في عمل لجنة المراقبة المشتركة التي تعالج تسوية هذا النزاع بالذات.

١٦٢- وفي أذربيجان، حيث يعتبر واحد من كل ثمانية من الشعب مشردا، تم احتواء مرحلة الطوارئ بفضل الجهد الكبير الذي بذلته الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتوفير المعونة الإنسانية الشئانية. ورغمما عن ذلك، لا يزال معظم المشردين داخليا يعيشون في ملاجئ مؤقتة، وفي عربات السكك الحديدية والمخابئ. ويعد المأوى القطاع ذا الأولوية في برنامج مساعدات المفوضية، الذي يغطي أيضا الصحة والمياه والمرافق الصحية، علاوة على أنشطة الاعتماد على الذات. ومن بين ما يقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ من الناس المتضررين، تركز مساعدات المفوضية على أشد الفئات احتياجا وهي فئة المشردين داخليا البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

١٦٣- وفي أرمينيا، يغطي برنامج المفوضية أحوج ١٥٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين والمشردين داخليا في البلد الذين يقارب عددهم ٤٢٠ ٠٠٠. ويبرز المأوى بشدة أيضا في ظل هذا البرنامج الذي يهدف إلى تنمية المهارات وأنشطة الاكتفاء الذاتي في بيئة مؤقتة للإدماج المحلي.

١٦٤- وتوفر المفوضية المعلومات، وتقدم المشورة، بشأن تشريعات المواطنة واللاجئين في أرمينيا وأذربيجان اللتين انضمتا في عام ١٩٩٣ إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. كما يكتسب تدريب الموظفين على الأمور المتعلقة باللاجئين زخما.

١٦٥- وجرى التأكيد بشدة على تنمية علاقات عمل منتظمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكما تجلى في جورجيا، فإن المفوضية والمنظمة تتعاونان تعاوناً وثيقاً بشأن إيجاد حل للنزاع في أبخازيا وفي جنوب أوسيتيا، مع تولي المفوضية لدور متزايد الأهمية في البعد الإنساني من حل النزاع. ويحدث تعاون مماثل في ناغورني - كاراباخ والشيشان. وسيكتسب هذا التعاون مزيداً من الزخم مع احتلال المشكلات المتصلة بالتشريد والتهجير للصدارة في جدول أعمال المنظمة.

١٦٦- وفي غضون عام ١٩٩٤، استهلّت المفوضية عملية لاستحداث نهج شامل إزاء مشكلات اللاجئين والعائدين والمشردين والمهجّرين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة الوثيقة بتلك المشكلات. ويتوقع أن تفضي العملية إلى مؤتمر ينشئ برنامج عمل للمنطقة. والغاية الأولية للمؤتمر هي أن يوفر محفلاً واسعاً للمجتمع الدولي، والبلدان المتضررة على وجه الخصوص، للتعرف على حقيقة المشكلات المتصلة بالتحركات السكانية الضخمة وغير المنظمة في رابطة الدول المستقلة والمنطقة المجاورة، وتحليلها ومناقشتها، في إطار عمل إنساني وغير سياسي. ويتعين أن يشمل برنامج العمل تدابير لمنع التحركات غير الضرورية والتصدي لعواقب عمليات التشريد في الماضي والحاضر والمستقبل. وسينبثق هذا البرنامج عن إعلان يستند إلى مبادئ القانون الدولي القائمة. وقد عقدت ثلاثة اجتماعات غير رسمية مع الحكومات والمنظمات الدولية في جنيف، وأجريت سلسلة من المشاورات الإقليمية في أوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، وفي قيرغيزستان بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس.

٣ - يوغوسلافيا السابقة

١٦٧- في بداية عام ١٩٩٤، كان هناك أكثر من ٤ ملايين لاجئ ومشرّد ومتضرر من الحرب يتلقون مساعدات إنسانية. ونتيجة للتطورات التي حدثت في البوسنة والهرسك في المقام الأول، لا سيما تحسن الظروف في البوسنة الوسطى، فقد خفض رقم التخطيط الشامل منذ آب/أغسطس ١٩٩٤، ووصل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٢,٢ مليون مستفيد موجودين في البوسنة والهرسك (١,٤ مليون)، وكرواتيا (٤٩٠ ٠٠٠)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٨ ٠٠٠)، وسلوفينيا (٣٤ ٠٠٠)، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٤٠٠ ٣٠٢). وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٤، كان هناك ١,٤ مليون لاجئ يتلقون مساعدات غذائية، وإن كان قد استمر توزيع المواد غير الغذائية على نطاق أوسع.

١٦٨- وفي حين أن إنشاء اتحاد فيدرالي بين الحكومة البوسنية والكروات البوسنيين أدى إلى تحسن سبل وصول المساعدات الإنسانية في البوسنة الوسطى، فإن مناطق أخرى مثل المناطق المحصورة في بيهاتش وسراييفو وشرقي البوسنة، عانت من عدم انتظام الشحنات. وقد فجرت النزاعات المستمرة في جيب بيهاتش وشمال البوسنة تدفقات أخرى من اللاجئين على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وأجزاء أخرى من كرواتيا. وظلت الأحوال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستقرة نسبياً. وفي حين أن البلد لا يزال متأثراً بجزءات الأمم المتحدة، فإن توصيل المساعدات الإنسانية للاجئين لم ينقطع. وتناقص عدد اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٦٩- وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٤، قررت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي معا التقليل من توزيع الأغذية في كافة أنحاء يوغوسلافيا السابقة مع الإبقاء على إمدادات كاملة من أجل الفئات الضعيفة. ووفرت المفوضية مواد غذائية لاستكمال البرنامج الخاص ببرنامج الأغذية العالمي، ووفرت دعما سوقيا للطرق الجوية والبحرية لتوصيل المواد الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك ما تساهم به الوكالات الأخرى. وتضمنت المواد غير الغذائية التي تقدمها المفوضية اللوازم المنزلية والصحية، ومواد الإيواء ولوازم الشتاء. ووفرت المفوضية طوال عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥ خدمات من قبيل مشاريع المأوى والصحة والمياه والمرافق الصحية، والخدمات المجتمعية، والتعليم، ومدخلات المساعدات القانونية. وكان من المكونات الهامة في هذا الصدد برامج توفير بذور الربيع والخريف في البوسنة والهرسك. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٥، بذلت جهود لنقل المزيد من المسؤولية عن برامج المساعدات إلى السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

١٧٠- وواصلت المفوضية وظائفها في مجال الحماية في كافة أنحاء المنطقة. فحصل عدد محدود من الأشخاص على حماية مؤقتة أو إعادة توطين في بلدان خارج يوغوسلافيا السابقة. وحال عدم وجود تسوية سلمية في البوسنة والهرسك والمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة دون تنفيذ برنامج العودة إلى الوطن. وفي حين عاد القليل من اللاجئين إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم، فإن التوترات الإثنية المستمرة، ومشكلات حقوق الملكية، وعدم الأمن لم تكن لتتيح العودة السلمية والكرامة للغالبية العظمى من المشردين داخليا واللاجئين.

١٧١- وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الإنفاق في أوروبا ٢٨١,٦ مليون دولار، أنفق منها ٣٥,٥ مليون دولار في إطار البرامج العامة و٢٤٦ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

حاء - التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

١ - جنوب غرب آسيا

١٧٢- استمر القتال الطائفي الذي اندلع في كابول بأفغانستان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ طوال العام، مما تسبب في تجدد عمليات التشريد وفرض عبء ثقيل على المجتمعات الريفية التي بدأت تستعيد عافيتها بعد ١٥ عاما من الحروب. ويقدر، بصفة إجمالية، أن ما يقرب من مليون شخص قد شردوا داخل أفغانستان، في الأغلب من كابول، منذ سقوط حكومة نجيب الله في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقد تم توطين نحو ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا بصفة مؤقتة في مخيمات في جلال آباد والمزار الشريف وهيرات وقندهار. ويعيش ٢٥٠ ٠٠٠ شخص آخر في مساكن خاصة ومباني عامة في منطقة جلال آباد. وكان دخول الأفغان إلى باكستان خلال عام ١٩٩٤ مقصورا بصفة رسمية على من يحملون وثائق سفر سارية المفعول، أو الذين يسمح لهم بالدخول لأسباب إنسانية. وقد فر أكثر من ٧٦ ٠٠٠ أفغاني إلى باكستان منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٧٣- وأكدت عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم خلال عام ١٩٩٤ الإسقاطات التي سبق أن تنبأت بأن العودة والانتعاش سيستمران في المناطق التي لم تتأثر بالنزاع. وقد عاد ما مجموعه ٣٢٧ ٣٢٩ شخصا إلى أفغانستان في عام ١٩٩٤، وهو ما يقل شيئا ما عن رقم التخطيط الأصلي البالغ ٤٠٠ ٠٠٠. ولاحظ الراصدون في باكستان عبور ٦٥٨ ١٠٢ فردا إلى أفغانستان، من بينهم ٢٢ ٠٤٣ حصلوا على مساعدة من المفوضية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، زودت المفوضية ٤٠٢ ١٢١ شخص بمساعدات عند نقاط مغادرة الحدود، وعاد ٢٦٧ ١٠٥ شخصا من تلقاء أنفسهم. ومنذ بدء برنامج للعودة إلى أفغانستان، عاد ما يزيد عن ٢,٨ مليون لاجئ من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وفي نهاية عام ١٩٩٤، قارب عدد المتبقين في جمهورية إيران الإسلامية ١,٦ مليون لاجئ وفي باكستان ١,٢ مليون لاجئ.

١٧٤- واستمر تركيز مشاريع المساعدات في أفغانستان على المشاريع السريعة التأثير. وتركزت أنشطة إعادة الإدماج على تأمين البقاء والحاجات المباشرة لمن يعيشون في المقاطعات التي تستقبل اللاجئين والمشردين داخليا. وتركزت المشاريع على زيادة إمدادات مياه الشرب في المناطق الريفية في المقاطعات الشرقية وتحسين إمدادات الري في الجنوب الشرقي. وبدأت مشاريع إدرار الدخل للنساء والأرامل والمعوقين. وزودت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ١٠ ٠٠٠ أسرة في المقاطعات الغربية بالأغذية والأدوات اللازمة لبناء منازلها.

١٧٥- واحتفظت المفوضية بوجود لها عند نقاط عبور الحدود وعلى طول طرق العودة لكفالة الطابع الطوعي للعودة. وأنشأت حكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، بالتعاون مع المفوضية، لجنتين ثلاثيتي الأطراف معنيتين بالعودة الطوعية إلى الوطن لتيسير عودة الأفغان من البلدان المجاورة وإعادة إدماجهم بنجاح.

١٧٦- وفي أعقاب حركات العودة إلى الوطن في عام ١٩٩٤، انخفض عدد اللاجئين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية إلى ١,٦ مليون، يعيش جميعهم تقريبا في المناطق الحضرية في كافة أنحاء البلد. وكانت معظم العودة من جمهورية إيران الإسلامية إلى المقاطعات الغربية لأفغانستان، التي ظلت بعيدة نسبيا عن آثار النزاع الدائر في كابول. وعمدت السلطات الإيرانية، وقد ووجهت بانخفاض الإعانات للصحة والتعليم، علاوة على البطالة المرتفعة، إلى الضغط على اللاجئين في حالات كثيرة للعودة إلى بلدهم. وفي وقت من الأوقات، صادرت سلطات المقاطعات الوثائق من حائزي البطاقات المؤقتة والدائمة، وأصدرت لهم تعليمات إما بالعودة إلى الوطن أو الانتقال إلى مخيم أنشأته الحكومة. وفي أعقاب تدخلات من المفوضية، أوقف هذا الأسلوب بعد شهر واحد.

١٧٧- وفي نهاية عام ١٩٩٤، كان ٢٧٢ ١٠٧ لاجئا من أصل عراقي يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية؛ ومن هؤلاء ٥٩ ٠٠٠ من العراقيين الأكراد و٢٧٢ ٤٨ من العراقيين الشيعة. ونقل عدد جديد من الحالات يتكون من ٥ ٥٠٠ من عرب الأهوار العراقيين من مستوطنات في منطقة الحدود إلى مخيمات في الداخل خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥. وخلال هذه السنة، عاد ٢ ٢٩٠ عراقيًا طوعية إلى بلدهم من جمهورية إيران الإسلامية بمساعدة من المفوضية.

١٧٨- وخلال عام ١٩٩٤، عُدل الرقم المسجل لأعداد اللاجئين الأفغان الموجودين في باكستان إلى ١ ٢١٢ ٠٠٠ لكي يأخذ في الاعتبار العودة إلى الوطن ورحيل الأسر التي حققت اكتفاء ذاتيا عن قرى اللاجئين. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تم توفير المساعدات الطارئة لنحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ من اللاجئين الأفغان الجدد الذين دخلوا إلى باكستان والبالغ مجموعهم ٧٦ ٠٠٠ لاجئ.

١٧٩- وبدأت المفوضية، بالتشاور مع حكومة باكستان، في تخفيض برنامج الرعاية والإعالة بالتدريج. واستمرت الأنشطة في التركيز على تحسين قدرة اللاجئين على إعالة أنفسهم وتحمل المسؤولية عن الخدمات الأساسية من خلال المشاركة المجتمعية. وستوجه المساعدة في المستقبل إلى اللاجئين الضعفاء. وتمشيا مع نتائج البعثة المشتركة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم حالة الأغذية في عام ١٩٩٤، خفضت حصص الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة بدءاً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد اقترح أيضاً أن يتم بالتدريج خفض برنامج المساعدات الغذائية على مستوى المخيمات بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والاستعاضة عنه بمشاريع للعمل مقابل الغذاء وبرامج لتغذية الفئات الضعيفة. وقد أعربت الحكومة عن القلق من أن يؤثر هذا التخفيض على كل من اللاجئين والسكان المحليين.

١٨٠- واستمرت المفوضية في دعم الإنعاش البيئي لمناطق باكستان التي عانت من وجود اللاجئين الأفغان فيها لأمد طويل. وفي هذا الخصوص، فإن المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع إدراج الدخل في مناطق اللاجئين المشترك بين المفوضية والبنك الدولي، التي تشمل الاستعانة بأيد عاملة من اللاجئين ومن السكان المحليين في الحماية من الفيضانات، والتحريج، وتحسين الطرق، والتوعية البيئية، من المقرر أن تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وستواصل المفوضية العمل كمحفز على تعبئة اهتمام المجتمع الدولي ببرامج الإنعاش تلك، ودعمه لها.

٢ - جمهوريات آسيا الوسطى

١٨١- أسفرت الحرب الأهلية التي اندلعت في طاجيكستان في أيار/مايو ١٩٩٢ عن تشريد ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، التمس ٦٠ ٠٠٠ منهم اللجوء في شمالي أفغانستان. كما أدى النزاع إلى هجرة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، من أصل روسي بالدرجة الأولى، إلى البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لا سيما الاتحاد الروسي.

١٨٢- وتفيد التقديرات بأنه، حتى آذار/مارس ١٩٩٥، بقي ١٥ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا، معظمهم في مقاطعة غورني - باداخشان، وبقي نحو ١٨ ٠٠٠ طاجيكي في شمالي أفغانستان. وستواصل المفوضية العمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على تيسير عودة الطاجيكيين المتبقين في أفغانستان والمشردين داخليا الذين يختارون العودة إلى مناطقهم الأصلية، وإعادة إدماجهم، قدر الإمكان. ومن بين ١٨ ٠٠٠ طاجيكي متبقين في الأراضي الأفغانية، يقيم ٥ ٠٠٠ شخص في مخيم بالقرب من المزار الشريف حيث يتلقون المساعدة، ويسكن ١٣ ٠٠٠ آخرون في مقاطعة كوندوز

المجاورة. وتتوقع المفوضية عودة عدد كبير منهم إلى وطنهم بحلول منتصف عام ١٩٩٥. وسيجري النظر في تقديم مساعدة مقطوعة من أجل التوطين المحلي لدعم إدماج من يرغب في البقاء في أفغانستان.

١٨٣- ومن بين المهام الرئيسية التي تقوم بها المفوضية في طاجيكستان مساعدة السلطات المحلية على حماية العائدين، سواء من كانوا سابقا من اللاجئين أو من المشردين داخليا. وقد ساعدت المفوضية، بدعمها لعملية حل النزاع وتخفيف حدة المعاناة في منطقة العودة، على تقليل مخاطر تردي الحوادث الى نزاعات اثنية أكبر، وهو ما يمكن أن يعرقل مواصلة إعادة الإدماج، أو ربما يسفر عن عمليات تشريد جديدة. وقد أفضى وجود موظفي المفوضية في مناطق العودة إلى تطبيع الأمور بقدر ما.

١٨٤- ومن المقرر أن تكمل المفوضية برنامجها لتوفير المأوى في طاجيكستان، والهدف المحدد له ١٧ ٠٠٠ منزل، بحلول منتصف عام ١٩٩٥. وكان قد تم توفير المواد بالفعل بحلول نهاية ١٩٩٤ للمساعدة في تشييد ما يزيد عن ١٤ ٠٠٠ منزل. كما استهلّت المفوضية برنامجا للمشاريع السريعة التأثير في المناطق المحرومة. وقد صممت المشاريع السريعة التأثير بحيث تساعد المجتمعات المحلية التي تستقبل العائدين عن طريق إقامة مشاريع صالحة للبقاء ومستدامة تعمل بدورها على دعم عملية إعادة الإدماج. وبعد التخفيض التدريجي لأنشطة المفوضية، ستضطلع الوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية بمزيد من المسؤوليات التنفيذية والتشغيلية.

١٨٥- وتواصل المفوضية تنسيق أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كجزء من نهج متكامل يشمل عناصر إقامة السلم، وحفظ السلام، والعناصر الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وعلى أساس اتفاق مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن رئيس بعثة المفوضية في طاجيكستان يعمل أيضا كمنسق للأنشطة الإنسانية.

١٨٦- وترأست المفوضية اجتماعا دون إقليمي بشأن القضايا المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا والهجرة، عقد في بيشكيك في قيرغيزستان في ٢ و٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وكان الاجتماع، الذي حضره ممثلو جميع دول آسيا الوسطى، جزءا من العملية التحضيرية المفوضية إلى مؤتمر رابطة الدول المستقلة المقرر انعقاده في أواخر عام ١٩٩٥.

٣ - شمال افريقيا

١٨٧- يستمر العمل في الجزائر في عام ١٩٩٥ في برنامج تقديم المساعدة لعدد يُقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ من أهالي مالي (٢٩ ٠٠٠) والنيجر (٢١ ٠٠٠) الذين التمسوا اللجوء في جنوبي الجزائر. وتخطط السلطات الجزائرية لإعادة تجميعهم في أربعة مراكز تقع في مقاطعات أدرار وتامانراست واليزي. وقد أثرت الأحوال السائدة في الجزائر تأثيرا طفيفا حتى الآن على تنفيذ برامج المساعدة.

١٨٨- وبالنسبة للماليين الموجودين في الجزائر، كان من المتوخى القيام بعملية لإعادة إلى الوطن في عام ١٩٩٤، وتم توقيع اتفاق بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية في باماكو بمالي في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤. بيد أن الأحوال السائدة في شمالي مالي أخرت تنفيذه حتى عام ١٩٩٥.

١٨٩- وعلى الرغم من توقيع اتفاق ثلاثي الأطراف في باماكو في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ من أجل إعادة اللاجئين الماليين من موريتانيا إلى وطنهم، فإن الأحوال في شمال مالي حالت دون تنظيم عملية العودة إلى الوطن. وخلال آذار/مارس ١٩٩٥، نُقل سكان مخيم فاسالا إلى موقع جديد في معبيرا، على مسافة تناهز ٤٠ كيلومترا من الحدود. وفي نفس الوقت، أثبت تعداد أجري بمساعدة السلطات المحلية أن عدد اللاجئين في المخيمات الثلاثة بلغ نحو ٤ ٠٠٠ شخص في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٩٠- وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، بدأت لجنة اثبات الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في إثبات وتسجيل هوية الذين يحتمل أن يدلوا بأصواتهم في الاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، وفي أعقاب تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وقرار مجلس الأمن ٩٧٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، زارت فرقة تقنية تابعة للمفوضية مواقع شتى ومناطق محتملة للعودة في الإقليم، علاوة على مخيم تندوف. لجمع معلومات تقنية لاستيفاء خطة المفوضية لعام ١٩٩١ بشأن العودة إلى الوطن. ويجري إعداد مشروع ميزانية منقحة من أجل عودة ما يقدر بعدد ١٠٥ ٠٠٠ شخص. وإلى حين التثبت من تحقيق تقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية، ستواصل المفوضية الاستعدادات المطلوبة التي يمكن الاضطلاع بها في هذه المرحلة.

٤ - الشرق الأوسط

١٩١- قدمت المفوضية المساعدة في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٨ ٠٠٠ كردي عراقي للعودة إلى ديارهم، وبخاصة من جمهورية إيران الإسلامية. وتضمن المشروع الذي استهلته المفوضية لتغطية احتياجاتهم عقب الوصول إلى ديارهم النقل والغذاء والمأوى، ومجموعة من البرامج التي ترمي إلى تعزيز اندماجهم الاقتصادي. ١٩٢- واستهلّت المفوضية، في أعقاب وصول الأكراد الأتراك إلى شمالي العراق في نيسان/أبريل ١٩٩٤، برنامجا للمساعدات لتزويدهم بالأغذية ومواد الإغاثة في مدن وقرى تبعد عن الحدود التركية بكيلومترات قليلة حيث جرى إيواؤهم بصفة أولية. وقررت المفوضية، كيما تكفل سلامتهم بشكل أفضل، أن تعيد تسكينهم في مخيمين في محافظة دهوك. وكان عددهم يقدر، حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بنحو ٩ ٠٠٠ شخص في مخيمي أطروش ألف وباء، في حين كان لا يزال هناك نحو ٥ ٠٠٠ شخص في زاخو والمنطقة المجاورة في انتظار نقلهم إلى مخيمي أطروش في أوائل ربيع عام ١٩٩٥. وهناك خطط لتوسيع وتحسين المرافق في المخيمين في غضون عام ١٩٩٥ لكي يتسعا لما يبلغ مجموعه ١٥ ٠٠٠ شخص بمن فيهم الأشخاص الجدد الوافدون نتيجة للتطورات الأخيرة في شمالي العراق.

١٩٣- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية القيام بأنشطتها التقليدية في العراق من أجل الأشخاص المشمولين بولايتها، وهم ٣ ٨٠٠ لاجئ إيراني في المحافظات الشمالية الثلاث، و ٦٩٠ ٢٠ لاجئا إيرانيا في مخيم الطاش للاجئين في محافظة الأنبار، و ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من الأهواز الإيرانيين في محافظتي وسيط

وميسان، وحوالي ٢٠٠ ١ لاجئ حضري من شتى الجنسيات، معظمهم من الإريتريين. كما تواصل المفوضية بذل جهودها لتيسير عودة اللاجئين الإيرانيين الطوعية من مخيم الطاش الى وطنهم، علاوة على إعادة توطين الحالات التي تعتبر مؤهلة لذلك بموجب معايير إعادة التوطين الراهنة.

١٩٤- وفي عام ١٩٩٤، واصلت المملكة العربية السعودية مد مساعداتها إلى اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في مخيم رفحا. وبذلت المفوضية جهودا خاصة لكفالة حمايتهم ومساعدة عملية إعادة توطين أولئك اللاجئين الذين يفون باشتراطات الاختيار. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم قبول نحو ٦٠٠٠ شخص من أجل إعادة التوطين في أكثر من اثني عشر بلدا، منهم ١٣٦ ١ في مرحلة النقل الى البلدان المستقبلية لهم. وعاد الى الوطن ما مجموعه ٢٤٥ شخصا ممن طلبوا رسميا أن ينقلوا إلى بلدهم الأصلي. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، بلغ عدد اللاجئين العراقيين في المملكة العربية السعودية ١٧ ٩٦٥ شخصا.

١٩٥- وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥، كان عدد اللاجئين في الجمهورية العربية السورية يقدر بنحو ٣٧ ٠٠٠ شخص، يتكونون من ٣٥ ٣٥٠ عراقيًا، و ٢٠٠ ١ صومالي، و ٢٥٠ اريتريا، و ٢٠٠ من مواطني بلدان أخرى. وواصلت المفوضية مساعدة ٣ ٥٠٠ شخص يقيمون في مخيم الحول للاجئين و ٨٠٠ لاجئ حضري معوز في دمشق. وخلال الفترة قيد الاستعراض أعيد توطين ما مجموعه ١٠٠ عراقي، ونقل ١٠٠ شخص من أصول شتى إما الى بلدان لجوئهم الأول أو قدمت لهم المساعدة للعودة طوعية إلى أوطانهم عن طريق بلد ثالث.

١٩٦- وهدم مخيم الخود الواقع في محافظة ابيان في اليمن الجنوبي نتيجة للإضطرابات الأهلية التي وقعت باليمن من آيار/مايو الى تموز/يوليه ١٩٩٤. ومن بين ٩ ٠٩٣ لاجئا مسجلا في اليمن الجنوبي منذ نهاية الاقتتال، أعيد تسكين ٢٣٥ ٥ صوماليا و ٤٤١ أثيوبيا بصفة مؤقتة في مخيم الجاهين في محافظة ابيان، وكان ٣ ٤١٧ من اللاجئين الصوماليين الآخرين يعيشون في ضواحي عدن. وتعمل المفوضية، بالتعاون مع منظمة كير - استراليا على تعمير مخيم الخود السابق الذي سيستخدم كمركز عبور للاجئين الذين سجلوا أنفسهم بالفعل من أجل العودة الى الوطن والذين أوقفت مغادرتهم بسبب تدهور الأحوال في الصومال. كما ستطور الأنشطة لتمكين اللاجئين الذين تتعذر إعادتهم إلى الوطن من الاعتماد على أنفسهم ريثما يوجد حل دائم لمحتهم.

١٩٧- وأفادت التقديرات بأن عدد اللاجئين الصوماليين في صنعاء بشمال اليمن، الذي كان قد أفيد بأنه بلغ ٣ ٠٠٠ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قد زاد إلى ٤ ٥٠٠ بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ نتيجة لتدفق حدث مؤخرا. ويحصل هؤلاء اللاجئين على مساعدات طبية، وعلى مخصصات مالية عند الحاجة.

١٩٨- وفي عام ١٩٩٤، بلغ مجموع الإنفاق في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ١٠٣,٣ ملايين دولار، أنفق منها ٥٩,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة، و ٤٣,٥ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٩٩- بلغت الميزانية الختامية للمفوضية في عام ١٩٩٤ نحو ١,٢ بليون دولار، وهو رقم يماثل تقريباً رقم عام ١٩٩٣. وقدمت الجهات المانحة نحو ١,٠٧ بليون دولار نقداً وعينا، مقابل تبرعات مجموعها ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وحافظت اليابان وهولندا والبلدان النوردية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مستويات تمويلها الممتازة، في حين زاد الإتحاد الأوروبي من تبرعاته كثيراً. واستمرت المنح المقدمة من الجهات المانحة الخاصة ومن المصادر غير الحكومية عند مستويات مقابلة لمستويات عام ١٩٩٣.

٢٠٠- وفي عام ١٩٩٤، ظل تمويل البرامج العامة يمثل أولوية عليا. وتمثل هذه البرامج الأنشطة الجوهرية من أجل اللاجئين وتزود المفوضية السامية بمرونة بالغة في معالجة حالات الطوارئ وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي عام ١٩٩٤، انقلب مسار الاتجاه النزولي في تمويل البرامج العامة. فحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تلقت المفوضية ٣٢٩ مليون دولار من أجل البرامج العامة، مقابل الرقم المحقق في السنة السابقة وهو ٣١١ مليون دولار. وأتاح الدخل الثانوي، الذي جاء في صورة الغاءات لالتزامات للسنة السابقة وعوائد الفائدة وتحويلات متنوعة، بأن ترحل المفوضية ٥٦ مليون دولار إلى عام ١٩٩٥. وساعد هذا الترحيل على تغطية إنفاق تم في أوائل عام ١٩٩٥ قبل أن تؤكد الجهات المانحة تقديم مبلغ ١٥٤ مليون دولار كان قد أعلن عنه في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢٠١- ووصلت العمليات الخاصة في عام ١٩٩٤ مرة أخرى إلى نحو ثلثي الأنشطة التنفيذية للمفوضية. وقد وجهت نداءات، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل عمليات في يوغوسلافيا السابقة، وبرنامج إعادة الأفغان إلى وطنهم، وحالة الطوارئ في رواندا-بوروندي، علاوة على البرامج المنفذة في القرن الأفريقي وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق. وأصدرت المفوضية نداءاتها الخاصة بها من أجل أمريكا الوسطى، وإعادة الموزامبيقيين إلى وطنهم، وإعادة إلى ميانمار، ومن أجل عدد من عمليات الطوارئ. وأفضت أزمة لاجئي رواندا، وهي أكثر ما واجهته المفوضية من حالات الطوارئ فجائية وحدة، إلى أن تدعو المفوضية، للمرة الأولى، الحكومات المانحة إلى تقديم الخدمات والأفراد مباشرة في عملية إنسانية دولية حاشدة. وجمعت المفوضية خلال عام ١٩٩٤ أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من أجل العمليات الخاصة، وإعادة إلى الوطن وحالات الطوارئ، بالإضافة إلى المبالغ المدرجة في إطار البرامج العامة.

٢٠٢- ودخلت المفوضية السنة الخامسة على التوالي من الإنفاق الإستثنائي، وهي السنة الرابعة التي يتجاوز فيها الإنفاق والميزانيات مستوى البليون دولار. وحُدّد هدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٥ يبلغ ٤٢٨,٧ مليون دولار، وهو أكبر هدف من هذا القبيل حتى الآن. وبالنسبة للبرامج الخاصة، تحتاج المفوضية إلى نحو ٨٦٠ مليون دولار. ولا تزال الاحتياجات من أجل عملية رواندا - بوروندي، علاوة على عمليات إعادة إلى الوطن في أفريقيا وآسيا، تمثل أولويات عاجلة، وكذلك البرامج المنفذة في يوغوسلافيا السابقة وبلدان رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق.

الفصل الخامس

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة

٢٠٣- واصلت المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض دعم تعاونها مع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الإنسانية. وفيما يتعلق بالإدارة الأخيرة، شاركت المفوضية بنشاط في جميع اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، علاوة على فرق العمل والأفرقة العاملة التي أنشأتها تلك اللجنة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعارت المفوضية وانتدبت موظفين إلى إدارة الشؤون الإنسانية، وساعدت في تدعيم التنسيق الميداني، عن طريق جملة أمور منها إخلاء طرف بعض الموظفين للعمل كمنسقين للأنشطة الإنسانية.

٢٠٤- وواصلت المفوضية تدعيم ترتيبات التعاون الثنائي مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبوجه خاص في سياق الطوارئ الإنسانية مثلما حدث في عمليات المفوضية في يوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى، وغرب أفريقيا، وجمهورية آسيا الوسطى، والقرن الأفريقي.

٢٠٥- وتعاونت المفوضية مع المنظمات غير الحكومية، ومع وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد، في أنشطة من قبيل توفير المعونة الغذائية، والتحصين والرعاية الطبية، وتوفير المياه والمرافق الصحية، والرعاية الطبية للأمهات والأطفال، وتنظيم الأسرة، والتعليم.

٢٠٦- وفضلا عن التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة المتصلة بالتنمية، شاركت المفوضية أيضا بمشاركة نشطة في محافل شتى، لا سيما في سياق عمل لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، حيث وضعت مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة للعمل التنفيذي في إطار الاستمرارية من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية. وأسفر البدء في المشاريع السريعة التأثير في عمليات شتى على نطاق العالم، للمساعدة على توطيد برامج العودة إلى الوطن، عن توقيع اتفاقات مشتركة بين الوكالات من أجل بلدان بعينها، مما أدى إلى النهوض بالتعاون فيما بين الوكالات. وواصل موظفو المفوضية، ابتغاء إبراز القضايا والتحديات والتوصل إلى حلول مشتركة، الاشتراك في حلقات العمل للتنسيق الميداني لكبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة، التي ثبت أنها أداة مفيدة في تعزيز التعاون والتفاهم فيما بين الوكالات.

٢٠٧- وبغية صقل التعاون فيما بين الوكالات، واصلت المفوضية في عام ١٩٩٤، تحليل تعاونها الرسمي مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، مع التركيز على اللجان والمصارف الإقليمية. ويدل توقيع مذكرات تفاهم بشأن بلدان بعينها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في موزامبيق على النتائج الفعلية التي تمخضت عنها تلك الأنشطة. وينتظر أن توقع اتفاقات مماثلة خلال عام ١٩٩٥ عقب إتمام التقييم المتعمق لجميع جوانب تعاون المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٠٨- وشاركت المفوضية، جنباً إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات والأحداث المقبلة التي ترعاها الأمم المتحدة على نطاق العالم، واشتركت بنشاط في الأحداث التي عقدت بالفعل. وقد تركزت هذه الأعمال بالدرجة الأولى على السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) وسنة الأمم المتحدة للتسامح (١٩٩٥)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (١٩٩٦).

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٢٠٩- فضلاً عن تعاون المفوضية الوثيق مع شركائها الحكوميين الدوليين التقليديين، مثل المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة في القوقاز ومناطق أخرى من رابطة الدول المستقلة، ومع شتى أجهزة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما مكتب الشؤون الإنسانية للجماعة الأوروبية. وتعاونت المفوضية خلال عام ١٩٩٤ مع المنظمات الحكومية الدولية على أساس اتفاقات مخصصة؛ ولم تبرم أية مذكرات تفاهم رسمية. وواصلت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٤ تعاونهما المثمر في تنفيذ حملات إعلامية جماهيرية موجهة على وجه الخصوص إلى المهاجرين المحتملين من الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٠- توجت سلسلة الاجتماعات الإقليمية الستة بشأن عملية الشراكة في العمل، التي شملت الجمع بين نحو ٤٥٠ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء العالم، بمؤتمر عقد لمدة أربعة أيام في أوسلو في الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقام هذا الاجتماع بتجميع المقترحات التي برزت عن المؤتمرات الإقليمية في خطة عمل من أجل تحسين التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية اعتمدها الاجتماع، بالإضافة إلى إعلان أوسلو.

٢١١- وقد طلب إلى المكاتب الميدانية للمفوضية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ أن تحدد التوصيات التي تتسم بالأولوية في عملية الشراكة في العمل من أجل تنفيذها في البلدان/الأقاليم التي تعمل فيها. وقد نوقشت التوصيات مع المنظمات غير الحكومية الشريكة بهدف وضع مقترحات من أجل أنشطة المتابعة في إطار عملية الشراكة في العمل في عام ١٩٩٥. وتشمل مجالات الأولوية التي حددتها المكاتب الميدانية

أنشطة التنسيق، والتدريب، وبناء القدرات. كما أدرجت المكاتب الميدانية بنود الشراكة في العمل في تقارير الأحوال الشهرية التي ترسلها الى المقر الرئيسي، ويقدم منسق المنظمات غير الحكومية إفادات ربع سنوية إلى لجنة الإدارة العليا بهذا الشأن.

٢١٢- وقد جمع أول اجتماع متابعة إقليمي لعملية الشراكة في العمل من أجل منطقة الجنوب الافريقي، الذي عقد في جوهانسبرغ في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بين المفوضية ونقاط اتصال المنظمات غير الحكومية من جميع البلدان في المنطقة لاستعراض تنفيذ مقترحات الشراكة في العمل التي أسفرت عنها المشاورات على الصعيد الإقليمي، ووضع مقترحات لها مدلولات إقليمية، وتبادل الخبرات بشأن النجاحات والصعوبات التي صودفت في المرحلة الأولية من العملية، ووضع مجموعة من الأهداف من أجل متابعة عملية الشراكة في العمل في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ومن المخطط أن تعقد اجتماعات متابعة إقليمية أخرى خلال عام ١٩٩٥.

٢١٣- وقد عززت عملية الشراكة في العمل حوار المفوضية مع المنظمات غير الحكومية وجددت الالتزام بالاشتراك في البحث عن الحلول.

٢١٤- وبالإضافة إلى الاجتماع العادي المشترك بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية السابق على اجتماع اللجنة التنفيذية، نُظمت في عام ١٩٩٤ مشاورة بين ممثلي المنظمات غير الحكومية وأعضاء اللجنة التنفيذية لمناقشة الجوانب التي لها آثار معينة بالنسبة للحكومات من توصيات الشراكة في العمل.

٢١٥- وعقدت ثلاثة اجتماعات إعلامية مع المنظمات غير الحكومية بشأن حالة الطوارئ في رواندا، وذلك في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٥، كما عقد اجتماع بشأن المسائل المتعلقة بالحماية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومن المخطط عقد اجتماعات ربع سنوية لمواصلة الحوار مع المنظمات غير الحكومية بشأن عمليات المفوضية.

الحواشي

(١) A/AC.96/830.

(٢) A/AC.96/821، الفقرة ١٩.

(٣) "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٢ ألف" (A/49/12/Add.1)، الفقرة ٢٠.

(٤) A/AC.96/821، الفقرة ٢١.

الجدول ١ - انفاق منوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٤، حسب
المكتب الإقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| المجموع | نوع المساعدة | | | | | | المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة |
|-----------|---------------|---------------|----------------|---|------------------|----------------|---------------------------------------|
| | الدعم الإداري | إعادة التوطين | التوطين المحلي | العودة الطوعية إلى الوطن ^(١) | الرعاية والإعالة | مساعدة الطوارئ | |
| ١٥ ٨٤٧,٧ | ٧٧٠,٨ | ١١١,٦ | ٣ ٧٥٧,١ | ١ ٤٢٦,٩ | ٩ ٧٨١,٣ | | ١ - أفريقيا ^(ب) اثيوبيا |
| ٣ ٧٧٣,٢ | ١٣٧,٥ | ٢,٠ | | ٣ ١٨٣,٩ | ٣,٠ | ٤٤٦,٨ | إريتريا |
| ٥ ٣٠٣,٣ | ١٣٩,٢ | ٢,٢ | ٥٩,٩ | ٥ ٠٩٤,٥ | ٧,٥ | | أنغولا |
| ١٨ ٣٩٠,٨ | ٤٢٨,٨ | ٣,٣ | ١٠ ٦٩٩,٩ | ٨٥٢,٧ | ٤ ٦٣١,٨ | ١ ٧٧٤,٣ | أوغندا |
| ٤ ٢٧٣,٢ | ١٧٢,٠ | ٥,١ | ٩٦,٧ | | ٣ ٤٩١,٤ | ٥٠٨,٠ | بنين |
| ٤٠ ٠٩٢,٨ | ١٩٦,٦ | ٦,٥ | ٢٥٩,٤ | ٧ ٣٠٠,٠ | ٦٥٦,١ | ٣١ ٦٧٤,٢ | بوروندي |
| ٧٤ ٦٥٦,٣ | ٢٨٦,٩ | | ١ ٦٧٥,٦ | ١ ٧٣٣,٥ | ٨٧٦,٤ | ٧٠ ٠٨٣,٩ | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| ٢ ٥٧٦,٦ | ١٦,٦ | | ١٩٦,٠ | ١٤,٥ | ٢ ٣٤٩,٥ | | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| ٣ ٢٠٩,٣ | ١٤٥,٨ | ٧,٣ | | ٥٣٤,٢ | ٢ ٥٢٢,٠ | | جيبوتي |
| ٣١ ٤٤٠,٦ | ٣٥١,٣ | | ٢٣,١ | | ٦٤,٤ | ٣١ ٠٠١,٨ | رواندا |
| ١٠٥ ٤٥١,٩ | ٣٠٤,٦ | ٢٧,١ | ٢ ٥٠١,١ | ٧٤٨,٨ | ٥ ٧٠٩,٥ | ٩٦ ١٦٠,٨ | زائير |
| ٥ ٥٢٤,٧ | ٢٩٥,٧ | ٢,١ | ٢ ٤٧٢,٥ | ١ ٤٣٥,٩ | ١ ٣١٨,٥ | | زامبيا |
| ١١ ٠١٥,٦ | ١٧٣,٨ | ٠,٦ | ١٦,٧ | ٧ ٨٨٧,٥ | ٢ ٩٣٧,٠ | | زيمبابوي |
| ٣ ١٤٧,٦ | ٣٩٠,١ | ١٠,١ | ١ ٣٣٣,٥ | | ١ ٤١٣,٩ | | السنغال |
| ١ ٦٦٤,٣ | ١١١,١ | | ١٧٩,٦ | ١٥٤,٢ | ١ ٢١٩,٤ | | سوازيلند |
| ١٥ ١٦٦,٢ | ١ ٠٠٥,٤ | ٢٩٨,٦ | ٨ ٥٢٦,٥ | ٢ ٤٩٧,٣ | ٢ ٨٣٨,٤ | | السودان |
| ١ ٦٦٤,٧ | ٣٤,٤ | ١,٥ | ٢١٥,٥ | ٥٦٣,٤ | ٨٤٩,٩ | | سيراليون |
| ٤ ٥٦٢,٥ | | | | ٤ ٤٩٥,٣ | ٦٧,٢ | | الصومال |
| ٣ ٥٩٨,١ | ١٥٦,٣ | ٠,٢ | ١١٧,٢ | ١٠,٠ | ٢ ٥١٨,٢ | ٧٩٦,٢ | غانا |
| ١٦ ١٢٤,٤ | ٢٩٦,٠ | ٢,٢ | ٩,٠ | ٥٠٠,٠ | ١٥ ٣١٧,٢ | | غينيا |
| ٧٣١,٨ | ١٠٣,٦ | | ٤٢٣,٣ | ٤٣,٨ | ١٦١,١ | | الكاميرون |
| ٧ ٧٣٤,٠ | ٢٨٣,١ | ٥,٧ | ٦ ٢٦٧,٠ | ٧٠,٠ | ١٠٨,٢ | ١ ٠٠٠,٠ | كويت ديفوار |
| ٤٢ ٦٩٩,٩ | ١ ٦٤٨,٠ | ٧٠٧,٥ | ٧٤٤,١ | ٩ ١٤٥,٩ | ٣٠ ٤٥٤,٤ | | كينيا |
| ٤ ٦٨٧,٦ | ٢٨١,٤ | | ٥٥,٨ | ٢ ٦١٤,٢ | ١ ٥٦٥,٨ | ١٧٠,٤ | ليبيريا |

| المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة | نوع المساعدة | | | | | | المجموع |
|----------------------------------|----------------|------------------|--|----------------|---------------|---------------|-----------|
| | مساعدة الطوارئ | الرعاية والإعالة | المعودة الطوعية إلى الوطن ^(ب) | التوطين المحلي | إعادة التوطين | الدعم الإداري | |
| ١ - أفريقيا ^(ب) | | | | | | | |
| موزامبيق | ٩٠٧,٣ | ٤٢ ٤٨٥,٣ | ٧,٣ | | ١ ٣١١,٢ | ٤٤ ٧١١,١ | |
| ملاوي | ١٤ ٢٠٥,٩ | ٥ ٩٢٥,٦ | ٢,٠ | | ٣١٠,١ | ٢٠ ٤٤٣,٦ | |
| غرب أفريقيا | ١ ٦٢٨,٢ | ٢ ٧٤٧,٣ | ١ ٥٠٣,٨ | ٢٤٨,٣ | ١٤,٩ | ٢٠٣,٠ | ٦ ٣٤٥,٥ |
| بلدان أخرى في أفريقيا | ٢ ١٣١,٨ | ٦ ٧٤٥,٧ | ١ ٤٢٣,٧ | ١ | ٩٤٨,٢ | ١١ ٢٥٣,٦ | |
| المجموع الفرعي | ٢٢٥ ٢٤٤,٦ | ١١٠ ٨٥٤,٤ | ١٠٦ ٩٦٦,٩ | ٤١ ٣١٠,٨ | ١ ٢١٢,٧ | ١٠ ٥٠١,٥ | ٥٠٦ ٠٩٠,٩ |
| ٢ - آسيا وأوقيانوسيا | | | | | | | |
| إندونيسيا | ١ ٩٨٤,٣ | ٧٩٩,٧ | | | ١,٠ | ٣٩,١ | ٢ ٨٢٤,١ |
| بنغلاديش | ٢٥,٠ | ١٥ ٧٥١,١ | ٢ ٢٧٤,٩ | ٠,٢ | ٣,٩ | ٤٢٠,٧ | ١٨ ٤٧٥,٨ |
| تايلند | ١٢ ٠٣٦,٢ | ١ ٣٢٦,٣ | ٤٩,٠ | | ٣٠٠,٢ | ٦١٠,٥ | ١٤ ٣٢٢,٢ |
| الصين | ٢٥,٠ | ١٧٩,٦ | ٨٣,٠ | ٢ ٢٠٢,٧ | ٢,٠ | ٢٠٩,٩ | ٢ ٧٠٢,٢ |
| الفلبين | ٢ ١٢١,٣ | ٥٢٠,١ | ٠,٣ | | ٤ ٣٥٩,٩ | ١٤٨,٠ | ٧ ١٤٩,٦ |
| فيت نام | ١ ٥٦٣,٢ | ١ ٩٠٦,١ | ٩ ٢٠٣,٥ | | ٢,٠ | ٧٢,٨ | ١٢ ٧٤٧,٦ |
| كمبوديا | ٢٧,٤ | ٢ ٦٢٧,٠ | | | | ١٠٧,٣ | ٢ ٧٦١,٧ |
| ماليزيا | ٣ ٣٢٤,٨ | ٣٢٩,٤ | | | ٢١٣,٥ | ٢٠٤,٢ | ٤ ٠٧١,٩ |
| نيبال | ٦ ٢٧٥,٣ | ٢٧٤,٦ | | | | ٢٤٢,٦ | ٦ ٧٩٢,٥ |
| هونغ كونغ | ١٢ ٣٠٧,٧ | ٤ ٠٦٣,٩ | ٠,٥ | | ٤٢١,٧ | ٤٠٨,٧ | ١٧ ٢٠٢,٥ |
| بلدان أخرى في آسيا | ٢٥,٠ | ١٣ ٤٢٣,١ | ١٣ ٠٧٨,٧ | ٨٩٩,٩ | ٤٦٧,٩ | ١ ٦٦٨,٨ | ٢٩ ٥٦٣,٤ |
| استراليا ونيوزيلندا | ٩٠٠,٢ | | ٦٦,٧ | | | ١٤٥,٧ | ١ ١١٢,٦ |
| المجموع الفرعي | ٧٥,٠ | ٦٩ ٨٩٤,٢ | ٢٧ ٠٠٩,١ | ١٢ ٦٩٧,٤ | ٥ ٧٧٢,١ | ٤ ٢٧٨,٣ | ١١٩ ٧٢٦,١ |
| ٣ - أوروبا | | | | | | | |
| الاتحاد الروسي | ٥٠٠,٠ | ٧ ٨٤٨,٦ | ٦٧,٨ | ٣٠٠,٩ | ٧,٤ | ٤١٠,٠ | ٩ ١٣٤,٧ |
| أذربيجان | ٦ ٢٥٥,٧ | ٢,١ | ١,٩ | | | ٦٤,٠ | ٦ ٣٢٣,٧ |
| أرمينيا | ٤ ٢٩٣,٣ | | | | | ١١٤,٤ | ٤ ٤٠٧,٧ |
| اسبانيا | | | | ٧١٤,٠ | | ١٩٥,١ | ٩٠٩,١ |
| ألمانيا | ١٤٧,٩ | ٠,٧ | ٢ ٠٤٠,٨ | | | ٣١٥,٧ | ٢ ٥٠٥,١ |
| إيطاليا | ١ ٤٢٨,٩ | ٥,٢ | ١ ٥٦٧,١ | ٣٩,٩ | | ٤٤٦,٢ | ٣ ٤٨٧,٣ |
| بلجيكا | | ١٤,٢ | ١ ٠٦٩,٥ | | | ٢٨٢,٢ | ١ ٣٦٥,٩ |
| تركيا | ٢ ٩١٣,٣ | ٣٨٠,٠ | ٨,١ | | ٤٤١,٠ | ٤٣٨,٨ | ٤ ١٨١,٢ |

| المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة | نوع المساعدة | | | | | | المجموع |
|--|----------------|------------------|---|----------------|---------------|---------------|-----------|
| | مساعدة الطوارئ | الرعاية والإعالة | العودة الطوعية إلى الوطن ^(ب) | التوطين المحلي | إعادة التوطين | الدعم الإداري | |
| ١ - أفريقيا ^(ب) | | | | | | | |
| جورجيا | ٥ ١٤٥,٧ | ٢,٩ | ١ ٣٥١,٩ | | | ١٤٨,٨ | ٦ ٦٤٩,٣ |
| فرنسا | | | ١٦٠,٤ | ١ ٦٢٧,٣ | ٠,٣ | ١٣٢,٧ | ١ ٩٢٠,٧ |
| المملكة المتحدة | | ٢٧,٧ | ١٥٠,٠ | ١ ٣٦١,٣ | | ١٤٥,٧ | ١ ٦٨٤,٧ |
| النمسا | | ٤١٢,٩ | ٤١,٣ | ٧٤٩,٨ | ٠,٨ | ٢٧٠,٠ | ١ ٤٧٤,٨ |
| هنگاريا | ٢ ٩٦٣,٦ | ٩,٢ | ٢٧٢,٦ | | ٠,٣ | ١٦٦,٤ | ٣ ٤١٢,١ |
| يوغوسلافيا السابقة | ٢٢٢ ٧١٤,٨ | ٤,٢ | | | ٢١٩,١ | ٣ ٥٨٦,٧ | ٢٢٦ ٥٢٤,٨ |
| اليونان | ١ ٥٩٧,٣ | ٤,٢ | ٠,١ | | ٤,١ | ٨٤,٣ | ١ ٦٩٠,٠ |
| بلدان أوروبا الوسطى والشرقية | ١ ٧٢٥,٠ | ١٥,١ | ٦٢٥,٨ | | ٢,٠ | ٢٩٥,٢ | ٢ ٦٦٣,١ |
| بلدان أوروبا الغربية | ٥٩٥,٣ | ٧,٩ | ٢ ١٦٧,٣ | | ٩,٧ | ٤٧٩,٠ | ٣ ٢٥٩,٢ |
| المجموع الفرعي | ١١ ٩٠١,٤ | ٢٤٦ ٦٧٣,٦ | ٢ ٢١٤,٠ | ١٢ ٥٠٤,٦ | ٧٢٤,٦ | ٧ ٥٧٥,٢ | ٢٨١ ٥٩٣,٤ |
| ٤ - الأمريكتان | | | | | | | |
| بليز | | | ٢ ٦٤١,٩ | | | ١٣٠,٥ | ٢ ٧٧٢,٤ |
| غواتيمالا | ٢,٢ | ٤ ٩٤١,٧ | ١ ٣٩٤,٣ | ٠,٦ | | ٢٨١,٨ | ٦ ٦٢٠,٦ |
| كندا | ١٠,١ | ٣٣,٠ | ٨٥١,١ | | | ٨٣,٥ | ٩٧٧,٧ |
| المكسيك | ١ ٩٩٤,٧ | ٢ ١٦٤,٣ | ٧٠٨٤,٨ | ٤,٥ | | ٧٥٨,٤ | ١٢ ٠٠٦,٧ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١٤٩,٨ | ٣٨,١ | ١ ٨٤٣,٧ | | | ٣٥٣,٠ | ٢ ٣٨٤,٦ |
| بلدان شمالي أمريكا الجنوبية | ١٥٣,١ | ٢ ٢٥٦,٠ | ٩٨٦,٤ | ٩٠٥,٥ | ٤١,٣ | ٣٧٤,٥ | ٤ ٧١٦,٨ |
| بلدان أمريكا الوسطى | ٦,٠ | ٢٢٩,٦ | ٤ ٤٤٦,٩ | ١,٣ | | ٤٣٣,٢ | ٥ ١١٧,٠ |
| بلدان جنوبي أمريكا الجنوبية | ٢ ٢٥٨,٦ | ٤٠٥,٢ | ٢ ٠٦٦,٦ | ٢٤,١ | | ٣٥٨,٤ | ٥ ١١٢,٩ |
| المجموع الفرعي | ٣٠٢,٩ | ٦ ٥٢٧,٦ | ٨ ٧٩٨,٣ | ٢١ ٢٣٤,٨ | ٧١,٨ | ٢ ٧٧٣,٣ | ٣٩ ٧٠٨,٧ |
| ٥ - جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط | | | | | | | |
| أفغانستان | ٤ ٠٥٣,٤ | ١ ٠٦٢,٥ | ٥ ٦١٧,٢ | | | ١٨٦,٢ | ١٠ ٩١٩,٣ |
| باكستان | ١٩ ٣٦٥,٦ | ١ ٩٩٥,٥ | ١٧,٨ | ١٧,٤ | | ٨٣٤,٠ | ٢٢ ٢٣٠,٣ |
| الجزائر | ٧ ٧٤٣,٩ | ٠,٩ | | | | ٩٥,٤ | ٧ ٨٤٢,٦ |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | ٤٤٠,٨ | ٥ ٧٩٧,٦ | ٩ ٥٣٣,٣ | ١١٤,٠ | | ٥٢٩,٣ | ١٦ ٤١٥,٠ |
| العراق | ٩٧٣,٩ | ١ ٩٥٠,٤ | ١ ٣٤٢,٨ | ٣٢,٥ | | ٢٧٠,٣ | ٤ ٥٦٩,٩ |
| قبرص | | ١٢ ٥٩٦,٣ | ٤,٠ | ١,٣ | | ٨٩,٠ | ١٢ ٦٩٠,٦ |
| مصر | ١ ٩٥٤,٥ | ١٩,٦ | ١٠٥,٩ | ٢٧,٨ | | ٢٤٩,٤ | ٢ ٣٥٧,٢ |

| المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة | نوع المساعدة | | | | | | المجموع |
|----------------------------------|----------------|------------------|--|----------------|---------------|-------------------------|----------------|
| | مساعدة الطوارئ | الرعاية والإعالة | المعودة الطوعية إلى الوطن ^(ب) | التوطين المحلي | إعادة التوطين | الدعم الإداري | |
| ١ - إفريقيا ^(ب) | | | | | | | |
| موريتانيا | ٦ ٤٠٢,٩ | ٠,٥ | ١,٣ | ٠,٣ | ١٧٣,٨ | ٦ ٥٧٨,٨ | |
| اليمن | ٢ ٧٨٥,٧ | ٢٣٧,٥ | ٨١,٦ | ٥,٦ | ١٣٩,٢ | ٣ ٣٤٩,٦ | |
| جمهورية آسيا الوسطى | ٧ ٥٩٧,٢ | ١ ٥٠٠,٠ | ٨,٦ | | ٣٣٦,٨ | ٩ ٤٢٤,٦ | |
| بلدان أخرى في شمال إفريقيا | ١ ٢٣٤,٥ | ٩٣,٠ | ١٤٢,٨ | ٥٠,٦ | | ١ ٥٢٠,٩ | |
| بلدان أخرى في غربي آسيا | ٣ ٩٣٨,٤ | ٩٣,١ | ٨١٣,٠ | ١٠٢,١ | ٤٦٥,٢ | ٥ ٤١١,٨ | |
| المجموع الفرعي | ١٢ ٦٠٦,٥ | ٥٩ ٤٧٥,٥ | ١٦ ٧٩٧,٧ | ١٠ ٧٠٨,٣ | ٣٠٣,٤ | ٣ ٤١٩,٢ | ١٠٣ ٣١٠,٦ |
| ٦ - المقر والبرامج الأخرى | | | | | | | |
| المشاريع العالمية والإقليمية | ١٣ ٢٥٩,٦ | ٤٣ ٣٥٤,٥ | ١١ ٢٣٦,١ | ١٢ ٧٩٢,٩ | ٦٣,٧ | ٥٩ ٢٥٠,٣ | ١٣٩ ٩٥٧,١ |
| المجموع | ٢٧٣ ٣٩٠,٠ | ٥٣٦ ٧٧٩,٨ | ١٧٣ ٠٢٢,١ | ١١١ ٢٤٨,٨ | ٨ ١٤٨,٣ | ٨٧ ٧٩٧,٨ | ١٩٠ ٣٨٦,٨ ١ |
| ويشمل: البرامج العامة | ٢٠ ٦٧٢,٨ | ٢٣٩ ٧٤١,٥ | ٢١ ٣٣٥,٢ | ٧٥ ٨٩٢,٨ | ٤ ٥٨٤,٨ | ٢٨ ٤٧٠,٣ | ٣٩٠ ٦٩٧,٤ |
| البرامج الخاصة | ٢٥٢ ٧١٧,٢ | ٢٩٧ ٠٣٨,٣ | ١٥١ ٦٨٦,٩ | ٣٥ ٣٥٦,٠ | ٣ ٥٦٣,٥ | ٥٩ ٣٢٧,٥ ^(ج) | ٧٧٦ ٠٦٤,٧ |
| الميزانية العادية للأمم المتحدة | | | | | | ٢٣ ٦٢٤,٧ | ٢٣ ٦٢٤,٧ |

(أ) بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى العائدين في بلدان المنشأ.

(ب) باستثناء شمال إفريقيا التي أدرجت في البند ٥.

(ج) بما في ذلك النفقات المتعلقة بصندوق إسكان الموظفين الميدانيين الدوليين والمرافق الأساسية.

الجدول ٢ - التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمنوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٢ (تابع)

| ١٩٩٥ | | | | ١٩٩٤ | | |
|-------------------|-------------------|------------|----------------------------|------------|-------------------|-------------------|
| البرامج الخاصة | البرامج العامة | المجموع | الجهة المانحة | المجموع | البرامج الخاصة | البرامج العامة |
| ألف - الحكومات | | | | | | |
| | | | الاتحاد الروسي | ١ ٠٦٣ ١٠٠ | ١ ٠٦٣ ١٠٠ | |
| | ٤٩ ٩٨٥ | ٤٩ ٩٨٥ | الأرجنتين | | | |
| | ٥ ٨٧٧ ٨٦٣ | ٥ ٨٧٧ ٨٦٣ | استراليا | ١٠ ٥٣٢ ٨٢٥ | ٥ ٠٠٠ ٩١٠ | ٥ ٥٣١ ٩١٥ |
| | | | اسبانيا | ٢ ٤٠٧ ٤٥٠ | ٨١٢ ٧١٩ | ١ ٥٩٤ ٧٣١ |
| | ٤٠ ١١٦ | ٤٠ ١١٦ | إسرائيل | ٧٨ ٤٥٥ | | ٧٨ ٤٥٥ |
| ٥ ٧٠١ ٦٨٦ | ٥ ٧٦٩ ٢٣١ | ١١ ٤٧٠ ٩١٧ | ألمانيا | ١٥ ٠٥٥ ٤٣٥ | ١٠ ٢٤٥ ١٢٧ | ٤ ٨١٠ ٣٠٨ |
| | | | الإمارات العربية المتحدة | ٣٥٠ ٠٠٠ | | ٣٥٠ ٠٠٠ |
| | ٤ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ | إندونيسيا | ٢٠٩ ٠٠٠ | ٢٠٥ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ |
| ٢٣٤ ٩٨٩ | | ٢٣٤ ٩٨٩ | أيرلندا | ٣ ٠٤١ ٦٢٤ | ١ ٧٩٢ ٨٢٤ | ١ ٢٤٨ ٨٠٠ |
| | ٧٢ ٤٦٤ | ٧٢ ٤٦٤ | آيسلندا | ١٢٦ ٤٢٣ | ٥٦ ٠٠٠ | ٧٠ ٤٢٣ |
| ١ ٠٨٦ ٤٢٠ | | ١ ٠٨٦ ٤٢٠ | إيطاليا | ١٤ ٩٩٨ ٨١٠ | ٧ ١٣٧ ١٧٥ | ٧ ٨٦١ ٦٣٥ |
| | | | البرازيل | ٥٠ ٠٠٠ | | ٥٠ ٠٠٠ |
| | | | البرتغال | ٢٩٠ ٠٠٠ | ١٤٠ ٠٠٠ | ١٥٠ ٠٠٠ |
| | | | بروني دار السلام | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٠٠ ٠٠٠ | |
| ١ ١٣٤ ٤٠٧ | ٧٨١ ٢٥٠ | ١ ٩١٥ ٦٥٧ | بلجيكا | ٢ ٣٧٥ ٢٧٤ | ١ ٤٧١ ١٢١ | ٩٠٤ ١٥٣ |
| | | | بنغلاديش | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٠٠ ٠٠٠ | |
| | ٥٠٠ | ٥٠٠ | بنما | ٥٠٠ | | ٥٠٠ |
| | | | بوتسوانا | ٧ ٨٢٢ | | ٧ ٨٢٢ |
| ٤٩ ٨٠٠ | ١٥ ٠٠٠ | ٦٤ ٨٠٠ | تايلند | ٢٥ ٠٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ١٥ ٠٠٠ |
| | ٧٥ ٠٠٠ | ٧٥ ٠٠٠ | تركيا | ٨٨٠ ٠٠٠ | ٨٠٥ ٠٠٠ | ٧٥ ٠٠٠ |
| | ٥ ١٠٢ | ٥ ١٠٢ | تونس | ٥٦ ١٧٥ | ٥١ ٠٢٠ | ٥ ١٥٥ |
| | ٥٠ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | الجزائر | ٥٠ ٠٠٠ | | ٥٠ ٠٠٠ |
| | | | الجماهيرية العربية الليبية | ١٠ ٠٠٠ | | ١٠ ٠٠٠ |

الجدول ٢ (تابع)

| ١٩٩٥ | | | | ١٩٩٤ | | |
|-------------------|--------------------|------------|---------------------------------|------------|-------------------|--------------------|
| البرامج الخاصة | البرامج العامّة | المجموع | الجهة المانحة | المجموع | البرامج الخاصة | البرامج العامّة |
| | ٣٠٠ ٠٠٠ | ٣٠٠ ٠٠٠ | جمهورية كوريا | ٥٩٢ ٠٠٠ | ٤٩٢ ٠٠٠ | ١٠٠ ٠٠٠ |
| | ٦ ٠٠٠ | ٦ ٠٠٠ | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | ٦ ٠٠٠ | | ٦ ٠٠٠ |
| | | | الجمهورية الدومينيكية | ٥٠٠ | | ٥٠٠ |
| | | | الجمهورية التشيكية | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٠٠ ٠٠٠ | |
| | | | جيبوتي | ١ ٠٠٠ | | ١ ٠٠٠ |
| ٨٨٢ ٥٣٣ | ١٦ ١٥٥ ٠٨٩ | ١٧ ٠٣٧ ٦٢٢ | الدامرك | ٣٨ ٥٥٥ ٣٣٧ | ٢٠ ٧٣٤ ٦٩٦ | ١٧ ٨٢٠ ٦٤١ |
| | | | سان مارينو | ١٢ ٥٩١ | ١٢ ٥٩١ | |
| | ٥ ٠٢٥ | ٥ ٠٢٥ | السودان | ٢ ٣٢٦ | | ٢ ٣٢٦ |
| ٨ ٥٠٦ ٣٤٤ | | ٨ ٥٠٦ ٣٤٤ | السويد | ٨١ ٠٠٧ ٩٧٨ | ٣٩ ٠٠١ ٣٤٠ | ٤٢ ٠٠٦ ٦٣٨ |
| ٢١ ٢٦٠ | ٨ ٣٣٣ ٣٣٣ | ٨ ٣٥٤ ٥٩٣ | سويسرا | ٢١ ٧٠٢ ٤٨٩ | ١٣ ٢٥٢ ٦٠٥ | ٨ ٤٤٩ ٨٨٤ |
| ٥٠ ٠٠٠ | | ٥٠ ٠٠٠ | شيلي | ٢٠ ٠٠٠ | | ٢٠ ٠٠ |
| | ٢٥٠ ٠٠٠ | ٢٥٠ ٠٠٠ | الصين | ٥٤٨ ٨٥١ | ٢٩٨ ٨٥١ | ٢٥٠ ٠٠٠ |
| | ٤ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ | عمان | ٥٤ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ |
| | ٥ ٠٠٠ | ٥ ٠٠٠ | غانا | | | |
| ٣ ٧٦٩ ٦٩٩ | ٢ ٧٠٧ ٩٣١ | ٦ ٤٧٧ ٦٣٠ | فرنسا | ١٠ ٥٨٠ ٣٣٦ | ٥ ٧٩٨ ٧٧١ | ٤ ٧٨١ ٥٦٥ |
| ١ ٢٥٠ | ١ ٢٥٠ | ٢ ٥٠٠ | الفلبين | ٢ ٦٨١ | | ٢ ٦٨١ |
| ٦٢٤ ٥٠٦ | ٦ ٨٠٥ ١٩٠ | ٧ ٤٢٩ ٦٩٦ | فنلندا | ١٠ ٨٨٤ ٧٣٣ | ٥ ٥١٣ ٩٧١ | ٥ ٣٧٠ ٧٦٢ |
| | ١ ٥٠٠ | ١ ٥٠٠ | فييت نام | ٦ ٠٠٠ | | ٦ ٠٠٠ |
| | | | قبرص | ٩ ٨٥٧ | ٤ ٠٠٠ | ٥ ٨٥٧ |
| | ١٠ ٠٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | الكرسي الرسولي | ١٠ ٠٠٠ | | ١٠ ٠٠٠ |
| ٢ ٨٥٤ ٦٤٣ | ٧١٤ ٢٨٦ | ٣ ٥٦٨ ٩٢٩ | كندا | ٢٥ ٣٨٤ ٨٢٣ | ١٢ ٠٠٠ ٥٠٩ | ١٣ ٣٨٤ ٣١٤ |
| | | | كولومبيا | ١٨ ٩٩٥ | | ١٨ ٩٩٥ |
| | ٦٢ ٥٠٠ | ٦٢ ٥٠٠ | لكسمبرغ | ٤٠٨ ٦٤٠ | ٣٦١ ٧٦٥ | ٤٦ ٨٧٥ |
| | ٣٧ ٨٧٩ | ٣٧ ٨٧٩ | لختنشتاين | ٣٧ ٨٧٩ | ٣٧ ٨٧٩ | |
| | | | مالطة | ١ ٩٦٢ | | ١ ٩٦٢ |
| | ٢٠ ٠٠٠ | ٢٠ ٠٠٠ | ماليزيا | ٢٠ ٠٠٠ | | ٢٠ ٠٠٠ |
| | | | المغرب | ١٥ ٠٠٠ | | ١٥ ٠٠٠ |

الجدول ٢ (تابع)

| ١٩٩٥ | | | | ١٩٩٤ | | |
|--|--------------------|-------------|---|---------------|-------------------|--------------------|
| البرامج الخاصة | البرامج العامّة | المجموع | الجهة المانحة | المجموع | البرامج الخاصة | البرامج العامّة |
| | | | المكسيك | ١٠٠ ٠٠٠ | | ١٠٠ ٠٠٠ |
| | | | المملكة العربية السعودية | ١٠ ٠٠٠ | | ١٠ ٠٠٠ |
| ٤ ٤٥٨ ٤٧٨ | ٩ ٦٠٣ ١٧٥ | ١٤ ٠٦١ ٦٥٣ | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ٦٨ ١٦٤ ٣٩٦ | ٤٥ ٧٤١ ٣٥٥ | ٢٢ ٤٢٣ ٠٤١ |
| | ٧ ٣٤٠ | ٧ ٣٤٠ | موناكو | ٣٦ ٣٥٧ | ٣٠ ٠٠٠ | ٦ ٣٥٧ |
| | | | ميكرونيزيا | ٢ ٠٠٠ | | ٢ ٠٠٠ |
| ٣ ٨١٧ ٥٩٨ | ١٩ ٢٢٢ ٧٢٦ | ٢٣ ٠٤٠ ٣٢٤ | النرويج | ٤٥ ٣٤٦ ٥٧١ | ٢٦ ٦٩٨ ١٨٨ | ١٨ ٦٤٨ ٣٨٣ |
| | ٤٥٤ ٥٤٥ | ٤٥٤ ٥٤٥ | النمسا | ٩٥٨ ١١٦ | ٥٢٢ ٩٣١ | ٤٣٥ ١٨٥ |
| | | | نيوزيلندا | ٥٦٣ ٠٠٥ | ٢٠١ ٥٠٥ | ٣٦١ ٥٠٠ |
| | ٢٠ ٠٠٠ | ٢٠ ٠٠٠ | هنغاريا | ٢٠ ٠٠٠ | | ٢٠ ٠٠٠ |
| ١ ٢٤٧ ٦٠٧ | ٢٤ ٥١٢ ٦٤٤ | ٢٥ ٧٦٠ ٢٥١ | هولندا | ٥٩ ٧٦٩ ٣٨٤ | ٢٧ ٧٩٣ ٩٠١ | ٣١ ٩٧٥ ٤٨٣ |
| ٢٢ ٥٨٧ ٨٠٠ | ٨٥ ١٠٠ ٠٠٠ | ١٠٧ ٦٨٧ ٨٠٠ | الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٥٥ ٤٨٩ ٣١٨ | ١٥٧ ٨١٣ ١٣٥ | ٩٧ ٦٧٦ ١٨٣ |
| ٤٠٠ ٠٠٠ | | ٤٠٠ ٠٠٠ | اليابان | ١٢٠ ٧٥٦ ٥٥٠ | ٩٧ ٩٠٦ ٥٥٠ | ٢٢ ٨٥٠ ٠٠٠ |
| | | | اليونان | ٣٤٣ ١١٢ | ٧٣ ١١٢ | ٢٧٠ ٠٠٠ |
| ٥٧ ٤٢٩ ٠٢٠ | ١٨٧ ٠٧٩ ٩٢٤ | ٢٤٤ ٥٠٨ ٩٤٤ | المجموع | ٧٩٣ ٣٥٠ ٦٨٠ | ٤٨٣ ٤٢٩ ٦٥١ | ٣٠٩ ٩٢١ ٠٢٩ |
| باء - الاتحاد الأوروبي | | | | | | |
| ٣٣ ٨٨٦ ٤٥٨ | ٧٥٧ ٠٢٠ | ٣٤ ٦٤٣ ٤٧٨ | اللجنة الأوروبية | ٢٣٤ ٤٤٦ ٩٨٥ | ٢١٧ ٩٩٩ ٣٧٢ | ١٦ ٤٤٧ ٦١٣ |
| جيم - المنظمات الحكومية الدولية | | | | | | |
| | | | صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط | ٤٠٠ ٠٠٠ | ٤٠٠ ٠٠٠ | |
| دال - منظومة الأمم المتحدة | | | | | | |
| ٥٢٠ ٧٤٥ | | ٥٢٠ ٧٤٥ | المجموع | ١٢ ٦٥٣ ٠٠٠ | ١٢ ٦٥٣ ٠٠٠ | |
| هاء - الهيئات الإقليمية/المستقلة، والمنظمات غير الحكومية والمانحون الآخرون | | | | | | |
| ١ ٤٣٣ ٩٥٢ | ٥٩ ٨٨٢ | ١ ٤٩٣ ٨٣٤ | المجموع | ٢٨ ٩٠٢ ٢٢٦ | ٢٦ ٢٠١ ٦٢٢ | ٢ ٧٠٠ ٦٠٤ |
| ٩٣ ٢٧٠ ١٧٥ | ١٨٧ ٨٩٦ ٨٢٦ | ٢٨١ ١٦٧ ٠٠١ | المجموع الكلي | ١ ٠٦٩ ٧٥٢ ٨٩١ | ٧٤٠ ٦٨٣ ٦٤٥ | ٣٢٩ ٠٦٩ ٢٤٦ |

